صوت الشعب

يا عمال العالم ويا شعوبه وأمم الأرض اتحدوا

اللسان المركزي لحزب العمال - سلسلة جديدة - العدد 152 - الجمعة 30 أكتوبر 2026



ميزانية 2027.. من يدفع ثمن الأزمة ولماذا يستمرّ المنوال الذي أنتجها؟

3



انتخابات الكيان : صراع من أجل من سيواصل المذابح والاستيطان

صوت الوطن:

مصنع الذباب الأسود: أرباح للتصدير ومخاطر يتحمّلها الأهالي

6

الصوت العربي:

إيران و"اتفاق مكة": صراع أم احتواء؟

9

صوت العالم:

الطبقة العاملة المنظمة تحرز تقدماً: دروس مستخلصة من العام المنصرم

14

انتخابات الكيان : صراع من أجل من سيواصل المذابح والاستيطان

انتهت بداية الأسبوع الجاري انتخابات "الكنيست" التي نظمها العدو الصهيوني والتي عمل بأقصى جهده، رفقة زبانيته، التسويق بكونها "الدليل القاطع" على واحة "الديمقراطية الإسرائيلية" في "صحراء الاستبداد العربي". إضافة إلى هذه الأغنية المشروخة اشتغلت الماكينة الإعلامية الضخمة داخل كيان الاحتلال، وفي مختلف البلدان الامبريالية، على ترويج مغالطة كبيرة مفادها أن الصراع الجاري بمناسبة هذه الانتخابات يقابل بين "كتلة الحرب" بزعامة نتنياهو، و"كتلة السلام" بقيادة آيزنكوت، الرئيس الأسبق لأركان الجيش الصهيوني بما يحمل في سجلّه من دم أطفال غزة ونسائها ورجالها، ودم مزارعي الضفة وسكان القدس، فضلا عن دماء الأبرياء في لبنان. تمّ الاشتغال بقوة من أجل تسويق أن بكيان الاحتلال "معسكر سلام" له قاعدة واسعة تؤهله للفوز وتشكيل الحكومة القادمة التي ستكون بجرة قلم "حكومة السلام مع الفلسطينيين"، وتمّ التسويق الواسع أن تحالف آيزنكوت سيكون مدعوما من «الكتلة العربية ليتمكن من تشكيل الحكومة». لتأثيث هذه الحملة وقع التسويق لفكرة أن وعيا صاعدا داخل المجتمع الصهيوني للتصدي لعتاة المتطرفين ممثلين في الوزيرين النازيين بن غفير وسموتريتش، باعتبارهما يرمزان للوحشية والفاشية والذين يمثل بقربهما نتنياهو "حمامة سلام".

إن هذا المجهود غير المسبوق لتسويق الانتخابات الصهيونيّة على أنّها علامة على "ديمقراطية الكيان" و"سلامة خياراته"، وأن التوجهات العسكرية الإبادية التي باتت تسبب حرجا كبيرا لعديد حلفائه تمثل "مجرّد انحراف" وأنّه ثمّة من يرفضها من داخل الكيان ذاته، وأن "الأقلية الفلسطينية" يمكنها إن أرادت الاحتكام إلى "الآليات الديمقراطية المكفولة" أن تقوم بدور "مواطني" بما في ذلك في تحديد مصير الحكومة القادمة وهو ما يروّج له بعض أعضاء قائمات عرب 1948 التي استنفرت 80 % من الكيان الفلسطيني داخل الخط الأخضر لتحصد مجتمعة 19 مقعدا راسمة هدفا سياسيا/ انتخابيا وهو إسقاط نتنياهو وحليفيه المجرمين المتطرفين بن غفير وسموتريتش تحت شعار "إسقاط الأسوأ"، وعلى أساس ذلك أبدت الاستعداد لدعم تحالف آيزنكوت. لكنّ المغالطة سرعان ما انكشفت إذ أعلن هذا الأخير أربعة شروط لأي تحالف معه وهي: التمسّك بـ"الهوية اليهودية للدولة"، و"وثيقة الاستقلال"، و«إلزامية الخدمة العسكرية للجميع دون استثناء»، وبكون «حماس حركة إرهابية يجب استئصالها» ووضع اليد على غزة لمنع أيّ عودة للمقاومة ومواصلة الاستيطان في معظم مناطق الضفّة. وبهذا ينزع هذا العسكري الدموي أي غموض أو تضليل تم تسويقه من هذا الطرف أو ذاك أثناء الحملة الانتخابية.

إن الفلسطينيين في كل الأراضي المحتلة وفي مواطن اللجوء والشتات يعون جيدا أن الصراع بين الصهاينة هو صراع من أجل الكراسي والمواقع ومن أجل سفك دماء أكثر وضمّ أراض جديدة وتشريد وتهجير الشعب الأصلي خاصة بعد ضربة 7 أكتوبر الموجعة التي خيّمت على كل ردهات الانتخابات وخاصة من جهة المطالبة بمحاسبة المسؤولين عما لحق بالكيان من إذلال وعلى رأسهم المجرم نتنياهو الذي لم يغفر له حجم الجرائم التي ارتكبها والتي يحال بسببها على أنظار القضاء الدولي. تسابق المتنافسون على مزيد الوعيد والتهديد تجاه فلسطين ولبنان وسوريا وإيران. إن المشترك في العقيدة الصهيونية هو العمل على تحقيق الإستراتيجية الصهيونية العالمية وهي بعث "إسرائيل الكبرى" من النيل إلى الفرات أي مزيد توسيع السرطان في خاصرة المنطقة لمزيد امتصاص ثرواتها ونهبها ومزيد التحكم في حركاتها وسكناتها من أجل تأبيد السيطرة والتحكم في منطقة هي الأهم موقعا ومقدرات. إن دولة العصابات الصهيونية التي انتصبت على جماجم الفلسطينيين، لا يمكن أن تكون دولة ونام "قومي وديني" و"مصالحة تاريخية" بين الجلاد والضحية ولا يمكن أن تكون علاقتها بشعوب المنطقة غير علاقة عداء مطلق.

إنّ أقصر الطرق أمام الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة لتحقيق كرامتها هو التخلّص من كل وهم حول الثالوث السرطاني الذي يمتص دماءنا، أي ثالوث الامبريالية والصهيونية وأنظمة العمالة، باعتبار الوحدة العضوية التي تربط أطرافه بعضها ببعض، فهو العائق الأساسي أمام نهوض شعوبنا واستقلالها وتحررها. فلولا الدعم الامبريالي اللامحدود للمشروع الصهيوني، ولولا التواطؤ الرسمي العربي السري والعلني، لما تمّ احتلال فلسطين وتقتيل شعبها وانتزاعه من أرضه، في مسلسل يستمرّ لنصف قرن منذ إعلان دولة العصابات، ومنذ أكثر من قرن منذ إعلان وعد بلفور. إن أقصر الطرق هو المواجهة الشاملة مع الكيان المصطنع الذي أثبتت ملحمة 7 أكتوبر البطولية أنه كيان ورقي وزائف لولا دعم الامبريالية وتواطؤ حكام المنطقة. لقد نازلت المقاومة الوطنية الفلسطينية طيلة عقود هذا الكيان وحققت ضدّه عديد الانتصارات. وأكدت التجربة أنّ وهم السلام معه هو مضيعة للوقت وهو ما تؤكده التداعيات المدمّرة لمسار أوسلو الذي صنع سلطة تشتغل حارسا لأمن كيان الاحتلال. كما تؤكد النتائج الصفرية لمسار التفاوض اللبناني الذي انخرط فيه حكام لبنان نفس الاستنتاج وهو أنّ العدو لا يفهم إلا لغة واحدة هي لغة المقاومة وهو ما أكدته تجربة لبنان في 2000 و2006 إذ انسحب جيش الاحتلال تحت وابل رصاص المقاومة، أمّا تفاوض الجبناء فلن يحقق إلا مزيدا من الاحتلال والإذلال.

إن شعوبنا وقواها الوطنية والتقدمية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتوجيه المجهود للأولويات والتناقضات الرئيسية والأساسية من أجل دحر الاحتلال وتحرير الأوطان، وهو ما يتطلّب من الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية الوحدة والنضال من أجل التحرير، ومن شعوب المنطقة إسقاط أنظمة التبعية والاستبداد والفساد، هذه العلقة التي تمتّص دماء الشعوب وتؤبد تخلف البلدان على مختلف الأصعدة، فالنظام السعودي مثلا يصرف مقدرات البلاد من أجل السيطرة على اليمن خدمة لمصالح أسياده الذين يتضررون من وجود الحوثيين في البحر الأحمر وباب المندب لضرب السفن الصهيو-أمريكية وتوجيه الضربات الموجعة لكيان الاحتلال، في الوقت الذي يلازم فيه الصمت المخزي والمتواطئ حيال ما يجري في فلسطين ولبنان وسوريا والسودان. وهو نفس سلوك أنظمة العار مشرقا ومغربا التي لا ينطلق رصاصها ولا توزّع أموالها إلا لمزيد التدمير ومزيد الاستبداد والفساد حتى تبقى شعوبنا غارقة في التخلّف. إن هذه الأنظمة تتصيّد الفرص كي تطبّع مع الكيان الغاصب التي يتسرّب كالسرطان بما في ذلك في منطقتنا المغاربيّة حيث كسب موطأ قدم في المغرب وهو يحاول الانطلاق منها للتمدّد في كامل المنطقة وهو ما يجعل من مقاومة التطبيع من أوكد المهام في بلادنا دفاعا عن وطننا ودعما لنضال الشعب الفلسطيني في ظلّ نظام مستبدّ سبق له أن منع قانونا لتجريم التطبيع.

سمير جراي

ميزانية 2027..
من يدفع ثمن الأزمة ولماذا يستمرّ المنوال الذي أنتجها؟

لا تُقاس ميزانية أي دولة بما تتضمنه من أرقام وتقديرات مالية فحسب، بل بما تكشفه من اختيارات سياسية واقتصادية، وبما تحدده من أولويات في توزيع الثروة والأعباء، وأيضا بما تتركه من أثر على حياة المواطنين وعيشهم وكرامتهم. ومن هنا تبدو ميزانية الدولة لسنة 2027 أكثر من مجرد وثيقة محاسبية لتقدير النفقات والمداخيل، فهي مرآة لخيارات سلطة الشعبوية في التعامل مع أزمة اقتصادية واجتماعية لم تنجح في تقديم أي مشروع أو تصور للخروج منها.

تُقدّر نفقات الدولة بنحو 69 مليار دينار، مقابل مداخيل في حدود 54 مليارا، منها قرابة 50 مليار دينار من الموارد الجبائية. وتكشف هذه الأرقام عن فجوة تمويلية كبيرة، تضاف إليها حاجيات تمويل إجمالية تتجاوز 28 مليار دينار. وهي مؤشرات تؤكد أن المالية العمومية ما زالت تتحرك تحت ضغط العجز والمديونية، وأن الدولة لم تتمكن من بناء قاعدة إنتاجية وموارد مستدامة تتيح لها تمويل نفقاتها دون اللجوء المتكرر إلى الاقتراض والآليات الاستثنائية.

لكن السؤال ليس فقط كيف ستموّل الدولة عجزها؟ بل لماذا ما زالت تونس عاجزة عن تغيير الشروط الاقتصادية التي تنتج هذا العجز عاما بعد آخر؟

نموّ محدود بلا تحوّل اقتصادي جذري

تتوقع السلطة التي وضعت هذه الميزانية نموا اقتصاديا بنسبة 3.1% خلال سنة 2027، مقابل 2.7% في 2026، وهي نسبة تظل دون مستوى الطموحات المعلنة في المخطط التنموي 2026-2030، الذي يستهدف تحقيق معدل نمو سنوي متوسط في حدود 4.2%.

ولا تكمن المشكلة في الفارق الرقمي وحده بل في طبيعة هذا النمو ومصادره ومدى قدرته على خلق الثروة وفرص العمل وتحسين القدرة الشرائية. فالنمو الذي لا يستند إلى توسع حقيقي في الاستثمار والإنتاج والتصنيع، ولا يترجم إلى تحسن ملموس في الأجور والخدمات وظروف العيش، يظل نموا محدود الأثر اجتماعيا.

وتزداد هذه المفارقة وضوحا عند النظر إلى الاستثمار، الذي يُنتظر أن تبلغ نسبته 16.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2027، في حين يستهدف المخطط التنموي رفعها إلى 20% بحلول 2030. وهذا يعني أن الفجوة بين الخطاب التنموي والواقع الاستثماري لا تزال قائمة، وأن الاقتصاد لم يستعد بعد قدرته على استقطاب استثمارات كافية لتحريك عجلة الإنتاج وخلق مواطن الشغل.

فلا يمكن الحديث عن تغيير المنوال الاقتصادي دون استثمار منتج، ولا عن تنمية عادلة في ظل استمرار ضعف المبادرة الاقتصادية وتراجع قدرة الدولة على إطلاق مشاريع كبرى، أو توفير بيئة مستقرة ومحفزة للاستثمار.

العبء الجبائي.. من يتحمّل كلفة الأزمة؟

تُظهر الميزانية اعتمادا كبيرا على الموارد الجبائية، التي يُنتظر أن تبلغ 50 مليار دينار من مجموع المداخيل المقدرة بنحو 54 مليارا. وهذا الاعتماد يطرح إشكاليات وتناقضات حول طبيعة العدالة الجبائية، وكيفية توزيع الأعباء بين مختلف الفئات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية.

فارتفاع الموارد الجبائية ليس في حد ذاته مؤشرا على عدالة النظام الضريبي أو على تحسن أداء الاقتصاد. فالمعيار الحقيقي هو معرفة من يدفع الضرائب، وما إذا كانت الأعباء موزعة بشكل منصف، أم أنها تستمر في الضغط على الأجراء والمستهلكين والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، بينما لا تتوفر معطيات كافية لتقييم مدى مساهمة الثروات الكبرى والأنشطة ذات الأرباح المرتفعة في تمويل المالية العمومية.

وحتى في ظل التوجه المعلن لعدم الترفيع مبدئيا في الضرائب الأساسية على الدخل والشركات والأداء على القيمة المضافة، فإن ذلك لا يكفي للحكم على السياسة الجبائية. فالعدالة لا تتحقق بمجرد تثبيت النسب الضريبية، بل تتطلب مراجعة منظومة الاستخلاص، ومقاومة التهرب، وتوسيع قاعدة المساهمين، وإعادة توزيع العبء بما يضمن مساهمة أكبر لمن يمتلكون قدرة اقتصادية ومالية أعلى.

وتظل المفارقة هنا كيف يمكن للسلطة أن تتحدث عن العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية، بينما تظل مسألة توزيع الأعباء الجبائية ووجهة الإنفاق العمومي غير واضحتين بما يكفي لتقييم مدى استفادة الفئات الأكثر هشاشة من الخيارات المالية للدولة؟

المديونية وتضييق هامش القرار

تتجاوز حاجيات التمويل الإجمالية 28 مليار دينار، وهو رقم يعكس حجم الضغط الذي تواجهه المالية العمومية، ويعيد طرح مسألة المديونية باعتبارها قضية تتصل بالسيادة الاقتصادية وبقدرة الدولة على تحديد أولوياتها. فالمديونية لا تُختزل في حجم الأموال التي تقترضها الدولة، بل في طبيعة استخدامها وكلفة تسديدها وتأثيرها على الإنفاق المستقبلي. وعندما يتحول الاقتراض إلى وسيلة متكررة لتغطية النفقات وسد فجوات التمويل، دون أن يقترن باستثمارات منتجة ترفع قدرة الاقتصاد على خلق الثروة، تصبح الدولة أمام حلقة مغلقة، فهي تقترض لتغطية التزاماتها، ثم تخصص موارد إضافية لتسديد الديون، فتتقلص قدرتها على الاستثمار وتحسين الخدمات العامة.

كما أن اللجوء إلى التمويل الاستثنائي من البنك المركزي، مهما كانت مبرراته الظرفية، لا يمكن أن يشكل بديلا دائما عن إصلاح هيكلي للمالية العمومية. فالمشكلة لا تُحل بتغيير مصدر التمويل وحده، بل بمعالجة أسباب العجز، وإعادة النظر في أولويات الإنفاق، وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد.

إن الحديث عن السيادة المالية يظل مجرد شعار شعبوي ما لم يُطرح السؤال المتعلق بكيفية استعادة الدولة قدرتها على تمويل خياراتها دون الوقوع في التبعية المستمرة لآليات الاقتراض أو الحلول الاستثنائية.

الانتداب والأجور.. بين الحاجة الاجتماعية والقدرة المالية

تتضمن الميزانية انتداب 32،557 عونا في القطاع العمومي، إلى جانب تغطية الزيادات في الأجور خلال الفترة 2026-2028. لكن تقييم هذه الإجراءات لا ينبغي أن يقتصر على عدد الانتدابات أو حجم الزيادات، بل يجب أن يمتد إلى طبيعة الوظائف المستحدثة، وتوزيعها بين القطاعات والجهات، ومدى ارتباطها بتحسين جودة الخدمات العامة.

فالمطلوب ليس فقط ضخ موارد بشرية جديدة في الإدارة، بل معالجة النقص في قطاعات حيوية كالصحة والتعليم والنقل، وإعادة الاعتبار للمرفق العمومي باعتباره حقا للمواطن وأحد شروط العدالة الاجتماعية، لا مجرد بند إضافي في نفقات الدولة.

كما أن تحسين الأجور يظل ضرورة اجتماعية، لكنه لا يمكن أن يكون سياسة اقتصادية مكتملة في غياب استراتيجية لمواجهة التضخم ورفع الإنتاجية وتوسيع فرص العمل اللائق. فالزيادة التي تلتهمها الأسعار لا تحقق تحسنا في مستوى العيش وكرامة التونسيات والتونسيين.

الانتقال الطاقي والتنمية الجهوية.. أهداف مؤجلة

تتوقع الميزانية أن تبلغ حصة الطاقات المتجددة من إنتاج الكهرباء نحو 16% سنة 2027، مقابل قرابة 12% سنة 2026، في حين يستهدف المخطط التنموي بلوغ 35% بحلول 2030. وهذا التدرج يكشف أن الانتقال الطاقي ما زال يسير بوتيرة دون مستوى الأهداف المعلنة، رغم ما يمكن أن يتيحه من فرص لتقليص التبعية الطاقية، وتخفيف كلفة التوريد، وخلق استثمارات ومواطن شغل جديدة. ولا يتعلق الأمر بمجرد زيادة نسبة إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة، بل بضرورة بناء سياسة طاقية متكاملة تضمن الاستثمار في البنية التحتية، وتطوير الصناعة المحلية المرتبطة بهذا القطاع وتوسيع استفادة الجهات من المشاريع الجديدة.

والأمر نفسه ينطبق على التنمية الجهوية فالمؤشرات الوطنية العامة لا تكفي للحكم على عدالة التوزيع، ما لم تُترجم إلى استثمارات فعلية في المناطق الداخلية والجهات التي ظلت لعقود خارج دوائر التنمية. ولا يمكن الحديث عن منوال اقتصادي جديد إذا بقيت الفوارق الجهوية قائمة، وظلت فرص الاستثمار والتشغيل والخدمات الجيدة ممركزة في مناطق محددة.

إدارة الأزمة ليست بديلا عن تغيير المنوال

في المحصلة، لا تكمن المعضلة الأساسية في هذه الميزانية في ارتفاع النفقات أو محدودية المداخيل وحدهما، بل في استمرار إدارة الاختلالات نفسها دون تقديم مؤشرات كافية على تحول اقتصادي واجتماعي عميق.

إن الخطر الحقيقي هو أن تتحول إدارة الأزمة إلى سياسة دائمة، وأن يصبح ضبط العجز وتوفير التمويل وتسديد الالتزامات غاية في حد ذاتها، بدل أن تكون أدوات لخدمة مشروع اقتصادي واجتماعي واسع.

فتونس لا تحتاج فقط إلى ميزانية تضمن استمرار الدولة في أداء التزاماتها، بل إلى ميزانية تعيد الاعتبار للإنتاج والاستثمار العمومي والخدمات الأساسية، وتؤسس لعدالة جبائية حقيقية، وتضع تقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية في صلب أولوياتها.

والسؤال الذي ينبغي أن يُطرح في مواجهة ميزانية 2027 ليس فقط من أين ستأتي الأموال، بل من سيدفع ثمن الأزمة، ومن سيستفيد من توزيع الموارد، ولماذا يستمر المنوال الاقتصادي الذي أنتج هذه الأزمة أصلا؟

فلا معنى للحديث عن السيادة إذا لم تقترن بالقدرة على إنتاج الثروة، ولا عن العدالة الاجتماعية إذا ظلت كلفة الأزمة موزعة بصورة غير متكافئة، ولا عن تغيير المنوال الاقتصادي إذا بقيت السياسات العمومية تدير نتائجه بدل معالجة أسبابه.

محمد الميزوري

قراءة في ميزانية الدولة لسنة 2027

ميزانية مجبى وتعميق المديونية

يندرج مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027 ضمن المخطط الخماسي 2030/2026 الذي وضع من بين أهدافه تحقيق التوازن الجهوي وتوفير فرص الشغل وتحقيق الكرامة وتكريس الدور الاجتماعي للدولة.

تم ضبط مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027 كما يلي:

مداخيل ميزانية الدولة: 54.280 مليون دينار

متأتية من:

المداخيل الجبائية: 49.600 مليون دينار

المداخيل الغير جبائية: 4.300 مليون دينار

الهبات: 350 مليون دينار

نفقات ميزانية الدولة: 68.895 مليون دينار

عجز الميزانية: 14.615 مليون دينار

مصادر التمويل:

الاقتراض الخارجي: 6.877 مليون دينار

الاقتراض الداخلي: 19.845 مليون دينار

موارد الخزينة: 1.400 مليون دينار

جملة التمويل: 28.122 مليون دينار

الاستعمالات:

تمويل عجز الميزانية: 14.615 مليون دينار

تسديد أصل الدين الداخلي: 6.823 مليون دينار

تسديد أصل الدين الخارجي: 6.484 مليون دينار

جملة الاستعمالات: 28.122 مليون دينار

لا تختلف ميزانية الدولة لسنة 2027 عن الميزانيات السابقة سواء في مرحلة ما قبل الثورة أو مرحلة حكم النهضة والنداء وتوابعهما ومرحلة الحكم الشعبوي الفاشل، من ناحية هيكلتها حيث تعتمد على الجباية والقروض ومن ناحية طابعها المحاسبي بالبحث عن مصادر التمويل لتغطية النفقات.

ميزانية جباية

تمثل المداخيل الجبائية في ميزانية الدولة لسنة 2027 نسبة91،3% من مجمل مداخيل الميزانية.

و تنقسم المداخيل الجبائية إلى:

مداخيل جبائية مباشرة: 20.910 مليون دينار

مداخيل جبائية غير مباشرة: 28.690 مليون دينار

الجملة: 49.600 مليون دينار

وتنقسم المداخيل الجبائية المباشرة إلى:

ضريبة على الأشخاص الطبيعيين: 14.404 مليون دينار

ضريبة على الشركات: 6.506 مليون دينار

الجملة: 20.910 مليون دينار

نستخلص من الأرقام المقدمة أعلاه أن ميزانية الدولة لسنة 2027 ممولة بنسبة تفوق 90% من الجباية لكن عندما ندقق في المداخيل الجبائية المباشرة نكتشف أنها ممولة بنسبة 68،88% من الضريبة على الأشخاص الطبيعيين أي كافة الأجراء سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص أي كل العمال والموظفين يمولون ميزانية الدولة، أما الضريبة على الشركات فلا تمثل إلا 31،11% من الجباية المباشرة. فالشركات التي تراكم الثروة على حساب العمال وتستحوذ على حوالي 80% من ثروات البلاد تساهم بنصف ما يساهم به العامل والموظف الذين لا يملكون سوى عرق جبينهم. إضافة لذلك فإن مداخيل الضرائب الغير مباشرة (الأداء على القيمة المضافة والمعاليم الديوانية وأداءات الاستهلاك... الخ) في أغلبها يتحملها المواطن كمستهلك عبر كل الشراءات التي يقوم بها (ملابس، تجهيزات مواد غذاية، وسائل نقل...) لأن صاحب الشركة يحتسب كل هذه الضرائب في تحديد سعر البضاعة. لكن مقابل مساهمة المواطن الكبيرة في ميزانية الدولة لا يجد مقابل ذلك خدمات مرافق اجتماعية في مستوى تضحياته ومساهمته بل خدمات متردية ولا بدّ أن نشير هنا إلى تردي خدمات المرفق الصحي العمومي الذي يشتكي من نقص في التجهيزات الضرورية (سكانار، ايرام...) أو تعطبها مع غياب أغلب الأدوية يضاف إلى ذلك طول الصفوف فالمواطن يقضي يوما كاملا ليقابل الطبيب إن وصله الدور. أما مرفق التعليم فقد فقَد مجانيته وخاصيته كمصعد اجتماعي مع تردي البنية التحتية للمدارس والمعاهد وغياب التجهيزات الضرورية، وبالنسبة للنقل فمازالت الحافلة الصفراء وانضاف إليها المترو والقطار يعانون الازدحام والاكتظاظ.

ميزانية اقتراض

واصلت المنظومة الشعبوية الفاشلة، التي رفعت شعار الاعتماد على الذات، الاعتماد على الاقتراض وإغراق البلاد في المديونية 6.877 مليون دينار و19.845 مليون دينار بين قروض خارجية وقروض داخلية لتفوق نسبة المديونية 80% من قيمة الناتج الداخلي الخام. المشكل ليس في الاقتراض بل في كيفية توظيفه. فأغلب القروض الداخلية والخارجية لا يتمّ استغلالها لإنجاز مشاريع تنموية مشغلة لليد العاملة ومنتجة للثروة بل إن دولة الكمبرادور تستعمل القروض إما لخلاص قروض حان أجل خلاصها أو تستعملها للاستهلاك (خلاص أجور و/أو مصاريف تسيير). والترفيع في مبلغ الاقتراض الداخلي إلى 19.845 مليون دينار يضرّ بالدورة الاقتصادية لأنه يقلص من السيولة في البنوك وبالتالي يضيّق الباب أمام المستثمر في الحصول على قرض لإنجاز مشروع ما وهذا ينطبق حتى على المواطن المستهلك.

أمّا عجز ميزانية 2027 المقدر بـ 14.615 مليون دينار فستتم تغطيته في حدود 10.000 مليون دينار كتسبقة من البنك المركزي، وذلك بطباعة أوراق مالية بدون مقابل وهذا من شأنه يزيد في التضخم وينعكس بالتالي على الأسعار وقيمة الدينار.

ولتغطية جزء من عجز ميزانيتها رفعت دولة الكمبرادور في معلوم السفر إلى الخارج من 60 دينار إلى 80 دينار لتزيد في سلب المواطن.

مقابل ذلك تواصل المنظومة الشعبوية الفاشلة في دعم الشركات الأهلية بتخصيص اعتماد إضافي بمبلغ 35 مليون دينار لإحداث شركات جديدة إلى غاية 31 ديسمبر 2028 وإحداث خط تمويل بـ 5 مليون دينار يخصص لإسناد قروض بدون فائدة ودون ضمانات لدعم التمويل الذاتي لباعثي الشركات الأهلية، مع العلم أن هذه الأموال ترصد من المال العمومي الذي يموله المواطن بنسب كبيرة عبر الجباية.

في الحوصلة فإن ميزانية دولة الكمبرادور لسنة 2027 هي ميزانية جباية للمواطن دون أن تحسّن في وضعه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي وميزانية اقتراض لتعمق المديونية التي سيتحملها المواطن وخاصة الشباب اليوم وغدا وبالتالي لن تحقق هذه الميزانية لا التنمية ولا الشغل ولا الكرامة الوطنية بل ستزيد في تبعية تونس للخارج وبالتالي ضرب سيادتها واستقلال قرارها.



جيلاني الهمامي

مديونية تونس: التداين ومزيد التداين

قبل أيام قليلة من انطلاق مداولات "مجلس النواب" حول ميزانية الدولة لسنة 2027 سارعت تونس ممثلة في شخص وزير الاقتصاد إلى إبرام اتفاقيتي قرض مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تبلغ قيمتهما 432 مليون دينار.

على وقع هذا "الحدث" السعيد ننطلق في مناقشة الميزانية وقانون المالية للسنة القادمة ونحن نستحضر المثل التونسي الشهير "من مرقتو باين عشاه". بعبارة أخرى ودون انتظار نستطيع الجزم أن لا شيء سيتغيّر هذه المرة ليتكرر تمرير نفس النسخة بنفس الأفكار والتوجهات والآليات والإجراءات والأحكام الجبائية ونفس الخطاب والمصطلحات والأكاذيب المقنعة والمفضوحة للتغطية على كارثة وقعت فيها البلاد تتمثل في المأزق الاقتصادي الذي نجزم ونؤكد أن لا مخرج منه.

ميزانية جديدة يقدر مجموع مصاريفها بـ 68.695 مليون دينار لا تستطيع الدولة تعبئة موارد لتغطيتها إلا 54.280 مليون دينار ما يعني وجود عجز يقدر بـ 14.615 مليون دينار (حوالي 9% من الناتج الداخلي الخام) بنسبة زيادة 32،8% مقارنة بالميزانية السابقة التي كان متوقعا أن تسجل نسبة عجز بـ 11 مليار دينار.

كيف سيتم تغطية هذا العجز؟ بلا شك عن طريق الاقتراض

فمرة أخرى وككل مرة منذ سنين بل منذ عقود من الزمن علينا أن نلتجئ إلى الاقتراض في الداخل وفي الخارج لتعبئة 28.122 مليون دينار لتمويل الخزينة. وبالنظر لانسداد الإمكانيات في الخروج إلى السوق المالية العالمية سيكون القسط الأكبر من الأموال المقترضة من الداخل (بنسبة 70%) وبما قدره 19.845 مليون دينار وما تبقى (30%) من الخارج بما قدره 6.877 مليون دينار.

جملة القروض الداخلية الواجب توفيرها تنقسم إلى ثلاثة أصناف.

صنف أول ما يرخص للبنك المركزي في تقديمه من تسهيلات لفائدة الخزينة العامة للدولة وسيكون في حدود 9.800 مليون دينار وقد أصبح هذا الإجراء عادة تلجأ لها الدولة منذ أربع سنوات متتالية وهي عادة لها تبعات ومخاطر سبق أن تعرضنا لها بالتحليل.

وصنف ثان يتمثل في رقاع الخزينة (Bons de Trésor Assimilables – BTA) أي ما ستصدره الدولة من سندات دين متوسطة وطويلة المدى تشتريها البنوك التونسية والمؤسسات المالية الأخرى (شركات التأمين وصناديق الاستثمار الخ...) وتحقق بواسطتها مرابيح هامة. ويقدر أن تقع تعبئة 8.645 مليون دينار لفائدة الخزينة عن طريق هذه التقنية المالية BTA.

هذا إضافة إلى صنف ثالث يتمثل في التعويل على توفير مبلغ 1.400 مليون دينار لفائدة الخزينة عن طريق إصدار سندات قصيرة الأجل (رقاع الخزينة 52 أسبوع) تشتريها البنوك التجارية والبورصة لسد الحاجيات المباشرة للدولة.

وسنعود للآثار الاقتصادية السلبية لهذا التمشي الذي تعودت عليه الدولة التونسية خاصة في عهد قيس سعيد وكانت له تبعات وخيمة على الاقتصاد عموما وعلى مجهود الاستثمار وحتى على الاستهلاك العائلي.



تفاقم عبء المديونية

أما في باب المصاريف فإن سنة 2027 ستشهد تسديد ما لا يقل عن 13 مليار و307 مليون دينار كأصل ديون منها 6 مليار و823 مليون دينار ديون داخلية و6 مليار و484 مليون دينار ديون خارجية.

كما ستشهد تسديد ما قدره 7 مليار و968 مليون دينار كفوائد عن الديون الداخلية (6 مليارات و535 مليون دينار) وعن الديون الخارجية (مليار و433 مليون دينار).

أي أن الميزانية ستخصص مبلغ 21 مليار و275 مليون دينار لتسديد أصل وخدمات الدين أي حوالي 31% من مجموع المصاريف. وستمتد عملية التسديد هذه على كامل فصول السنة. وهذه الخطوط العريضة لرزنامة خلاص الديون الخارجية على امتداد سنة 2027:

1. 423 مليون دينار مقسمة على 4 أقساط في نهاية كل ثلاثية قسط لفائدة البنك الإفريقي للتصدير Afrimexbank
2. 168 مليون دينار لفائدة صندوق النقد الدولي
3. 1.706 مليون دينار لتسديد قرض رقاعي
4. 30 مليار يان ياباني في السوق المالية العالمية في شهر أوت
5. 150 مليون دولار في السوق المالية العالمية في شهر سبتمبر
6. 100 مليون يورو لفائدة الاتحاد الأوروبي خلال العام
7. 80 مليون دولار في فيفري وأوت 2027 لفائدة المملكة العربية السعودية.

أمّا بالنسبة للقروض الداخلية فإنه سيقع تسديد مبلغ مليار و400 مليون دينار موزعة على أقساط كل شهر لخلاص قرض قصير المدى في شكل سندات خزينة (52 أسبوع) إلى جانب 3 مليار و43 مليون دينار لخلاص قرض سندات خزينة طويلة ومتوسطة المدى (BTA) على أقساط موزعة على أشهر فيفري ومارس وماي وأكتوبر وديسمبر من العام القادم.

إن التزام الميزانية العامة للدولة بتخصيص هذه المبالغ الضخمة لخلاص الديون سيكون على حساب حاجيات أخرى تتعلق بمصاريف التسيير وخاصة على حساب مصاريف التجهيز والتنمية. وهو ليس بالأمر الجديد ذلك أن حجم الديون التونسية قد زاد خلال الخمس سنوات الأخيرة بما قدره 51 مليار دينار ليصل حجم المديونية الآن إلى 156 مليار و704 مليون دينار أي 85% من الناتج الداخلي الخام (حوالي 185 مليار دينار)، رقم أكدته وكالة الترقيم الدولي فيتش رايتينغ Fitch Ratings (أمك صنّافة) شهر سبتمبر الماضي التي حافظت على الترقيم التونس بـ سلبي مع أفاق مستقرة.

المديونية عائق للتنمية

لم تخصص ميزانية 2027 للتنمية، أي لبعث المشاريع وخلق الثروة وتوفير مواطن الشغل وبشكل عام لتحسين مستوى الناتج الخام سوى 6 مليار دينار أي 8،6% وهو أضعف أبواب صرف الميزانية.

إن الضغوط التي تمارسها المديونية منذ سنوات على الميزانية (معدل 30%) قد أدّت إلى إهمال التنمية وتعطيلها فحتى القليل من المشاريع المبرمجة مثلا لسنة 2027 والتي تستأثر بالاعتمادات المرصودة لهذا الباب في أقرب إلى نفقات التصرف منها إلى التنمية وبعث مشاريع جديدة ذلك أن الأساسي منها يتجه إلى قطاع الصحة (مليار و300 مليون دينار) والانتقال الطاقي ومعالجة الشح المائي (180 مليون دينار).

وهو ما يفسّر نسبة النمو الضعيفة التي لم تتجاوز في أحسن الحالات 1،27% للفترة الممتدة من 2011 إلى 2026 حسب تقديرات البنك العالمي. وهي نسبة لا تخلق حتى القليل من مواطن الشغل في كل القطاعات بحيث يعجز النشاط الاقتصادي المحلي عن استيعاب طلبات الشغل الإضافية كل عام ويتسبب بالتالي في تفاقم ارتفاع نسبة البطالة التراكمية.

من جانب آخر يتضح من هيكلة المديونية الداخلية (الترخيص للدولة بالاقتراض من البنك المركزي ومن البنوك التجارية) طيلة السنوات الأخيرة استئثار الدولة بحاصل الادخار الوطني وتجفيف إمكانيات تمويل الاستثمار الخاص من قبل البنوك التجارية. وقد جاءت ميزانية العام القادم لتكرس مرة أخرى نفس المنهج وبالتالي نفس الحلقة المغلقة.

إن النتيجة الطبيعية لهذا التمشي الفاشل أن تجد الدولة نفسها كل عام عند وضع الميزانية الجديدة مضطرة إلى تشديد الضغط الجبائي على المواطنين والشركات والتقشف والتخلي أكثر فأكثر عن الاستثمار والتنمية والركض في السوق المالية المحلية والدولية للتسول والتعاطي مع النشاط الاقتصادي وإدارة شؤون المجتمع على سبيل الترقيع (bricolage) حتى بات الاقتصاد التونسي مهددا بالانهيار ومالية الدولة بالإفلاس والسوق المحلية بالانخرام والمجتمع بالانفجار.

حمادي المثلوثي

مصنع الذباب الأسود:

أرباح للتصدير ومخاطر يتحمّلها الأهالي

لم تعد قضية مصنع يرقات الذباب الأسود بمنزل بوزلفة مجرّد خلاف حول مشروع استثماري أو مخاوف بيئية عبّر عنها الأهالي، بل أصبحت أزمة خطيرة بلغت حدّ سقوط ضحية واحتراق المصنع، بما يطرح أسئلة ملحّة حول حقيقة هذا الاستثمار، ومسار الترخيص له، ومسؤولية الأطراف المعنية عمّا آلت إليه الأوضاع.

شهدت منزل بوزلفة تحرّكات احتجاجية متتالية ضدّ إقامة المصنع ونشاطه، اتّسعت المشاركة فيها وتنوّعت الفئات المنخرطة فيها. وتعكس هذه التحرّكات إصرار الأهالي على الدفاع عن حقهم في بيئة سليمة، ومعرفة حقيقة المشروع وآثاره المحتملة على حياتهم اليومية ومستقبل منطقتهم.

ولا يمكن فصل تصاعد الاحتجاجات عن طريقة تعاطي السلطات مع الملف. فقد ساهم غياب الشفافية والمماطلة وعدم تقديم إجابات واضحة عن تساؤلات المواطنين في تعميق أزمة الثقة وتأجيج الاحتقان. وحين تترك المخاوف معلّقة ولا تنشر المعطيات والدراسات والوثائق اللازمة، يتحوّل الغموض إلى عامل إضافي لتوتير الأوضاع بدل احتوائها.

إنّ تفسير أسباب الاحتقان لا يعني تبرير العنف أو حرق المصنع، بل يقتضي فهم السياق الذي قاد إلى هذا التصعيد، وتحديد المسؤوليات على أساس الوقائع والتحقيقات. فكشف حقيقة ما جرى ومحاسبة كل من تثبت مسؤوليته ضرورة لا تتعارض مع حق الأهالي في الاحتجاج والدفاع عن بيئتهم.

وفي هذا السياق، أصدر حزب العمال، عبر لجنته الجهوية بنابل، بيانين بشأن القضية. وقد عبّر البيان الثاني، الصادر يوم 22 أكتوبر، عن التعزية لعائلة الضحية والتضامن مع الأهالي، وحمّل صاحب المصنع المسؤولية المباشرة، كما نبّه إلى مسؤولية السلطات عن تفاقم الأزمة نتيجة غياب الشفافية والمماطلة والتعامل مع الملف بمنطق المنطقة الرمادية، بدل تقديم الحقائق واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المواطنين.

قرمبالية: رفض بلدي ورخصة من سلطات أعلى

إنّ المعطيات المتداولة بشأن مسار الترخيص لمصنع الذباب الأسود بقرمبالية تطرح أسئلة جدية حول منظومة إسناد التراخيص ومدى احترام القوانين المنظمة للأنشطة ذات التأثيرات البيئية.

فوفق المعطيات الواردة بشأن الملف، حاول المستثمر سنة 2019 الحصول على رخصة للانتصاب في كلّ من منزل بوزلفة وقرمبالية، لكن البلديتين رفضتا المشروع بقرارات معلّلة. غير أنّ المجلس البلدي بقرمبالية فوجئ لاحقا بإسناد الترخيص من سلطات أعلى، كما أشرف المعتمد وممثلون عن الولاية على افتتاح المصنع دون دعوة رئيس المجلس البلدي، وفق ما ورد بشأن الواقعة.

ويطرح هذا التسلسل أسئلة لا يمكن تجاوزها: كيف جرى إسناد الترخيص بعد الرفض البلدي؟ ومن هي الجهة التي اتخذت القرار، وعلى أيّ أساس قانوني وبيئي استندت؟ ولماذا جرى تهميش موقف المجلس البلدي؟ إنّ نشر الوثائق المتعلقة بمسار الترخيص ضروري لتحديد مدى احترام القانون والتحقق مما إذا كانت هناك تجاوزات مكّنت المستثمر من تجاوز الاعتراضات المحلية.

وفي السياق نفسه، صرّح أحد المعتصمين بمنزل بوزلفة، وهو من المهتمين بالشأن البيئي، بأنّه يعلم منذ سنة 2019 أنّ المستثمر نفسه بدأ تجهيز الفرع في الموقع الحالي بقرمبالية، تمهيدا لتوسيع النشاط عبر تربية الذباب وإكثار اليرقات هناك، ثم نقلها إلى منزل بوزلفة لاستكمال نموّها ومعالجتها. وتستوجب هذه الشهادة التثبت، كما تطرح تساؤلات حول طبيعة المشروع منذ بدايته ومدى وضوح خطته ومراحله أمام السلطات والأهالي.

إنّ هذه المعطيات، إذا تأكدت تفاصيلها بالوثائق والتحقيقات، قد تكشف عن خلل خطير في منظومة إسناد التراخيص والرقابة على الأنشطة ذات المخاطر البيئية. ومن حق المواطنين المطالبة بكشف الحقيقة ومحاسبة كل من يثبت تجاوزه للقانون. فالاستثمار لا يمنح صاحبه امتيازا فوق القانون، ولا يبرّر التضحية بصحة السكان وبيئتهم.

مخاطر بيئية وأسئلة بلا إجابات

تزداد خطورة القضية بالنظر إلى موقع مصنع منزل بوزلفة بالقرب من المناطق السكنية والمؤسسات التربوية والمستشفى المحلي. ويثير ذلك تساؤلات حول ملاءمة الموقع، وسلامة الاحتياطات البيئية والصحية، وآليات نقل المواد العضوية ومعالجتها، والانعكاسات المحتملة على الهواء والماء والتربة وصحة السكان.

كما تداول المحتجّون تقديرات بشأن نقل نحو 200 طن من النفايات العضوية يوميا إلى المصنع، وهي كمية تستوجب توضيحا رسميا: كيف ستُنقل هذه الكميات؟ ومن أين ستأتي الشحنات؟ وما إجراءات المراقبة والسلامة المعتمدة؟

لا يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة بالتطمينات العامة، بل بنشر الدراسات والمعطيات الفنية وإخضاعها لتقييم علمي مستقل وشفاف.

وقد لجأت إدارة المصنع، في مرحلة متأخرة، إلى استراتيجية اتصالية للدفاع عن مشروعها وتطمين الرأي العام، غير أنّ بعض الخبراء أشاروا إلى ما اعتبروه مغالطات علمية في الخطاب المروّج له. لذلك، لا يمكن إنهاء الجدل بالدعاية أو الصمت، بل بتوفير المعلومات التي تسمح للرأي العام بتقييم المشروع على أساس علمي وموضوعي.

العمال والأهالي: مصالح مشتركة لا مواجهة مفتعلة

ومن المشاهد الدالّة على تعقّد الأزمة ما جرى في فرع الشركة بقرمبالية، حين احتجّ عدد من العمال أمام مقر الولاية مطالبين بإعادة فتح المصنع بعد إيقاف نشاطه مؤقتا. ومباشرة إثر هذه الوقفة، نقلهم صاحب المصنع بالحافلات ونظّم لهم مأدبة غداء في مصنعه بمنزل بوزلفة، وهو ما وضع العمال في احتكاك مباشر مع المعتصمين من أهالي المدينة الذين نصبوا خيمة أمام المصنع منذ أيام.

وتطرح هذه الواقعة أسئلة حول توظيف هشاشة العمال وحاجتهم إلى مورد رزقهم للضغط من أجل إعادة فتح المصنعين بقرمبالية ومنزل بوزلفة. فالعامل الذي يخشى فقدان مورد رزقه لا ينبغي أن يتحوّل إلى أداة في يد صاحب المؤسسة، كما لا يجوز وضعه في مواجهة الأهالي الذين يدافعون عن صحتهم وبيئتهم.

فالمصلحة الحقيقية للعمال لا تتعارض مع مصلحة السكان؛ إذ لا معنى للعمل اللائق إذا كان على حساب الصحة، ولا تنمية حقيقية تخيّر الناس بين لقمة العيش وسلامتهم. والمسؤولية لا تقع على عاتق العمال الذين يخشون البطالة، بل ينبغي البحث عنها في الظروف التي تجعلهم عرضة للضغط والاستغلال، وفي غياب التأطير النقابي القادر على الدفاع عن حقوقهم واستقلالية قرارهم.

وهنا تبرز أهمية دور الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي لا يقتصر على المطالبة بإعادة فتح المؤسسة أو المحافظة على مواطن الشغل، بل يشمل حماية كرامة العمال وتأطير تحركاتهم ومنع استغلال حاجتهم الاقتصادية لخدمة مصالح أرباب العمل. وكان من المفترض أن يتشكّل داخل المصنع هيكل نقابي أساسي يتيح للاتحاد الاضطلاع بدوره الطبيعي في الدفاع عن حقوق العمال، بدل تركهم عرضة للضغط والاستغلال.

ويطرح ذلك سؤالا سياسيا حول المناخ الذي تعمل فيه المنظمة النقابية، في ظلّ حكم شعبوي يضيّق المجال أمام العمل المنظّم والمستقل. فإضعاف التأطير النقابي لا يخدم العمال، بل يتركهم أكثر عرضة لعسف الأعراف، ويجعل توظيف حاجتهم الاقتصادية في الصراعات الاجتماعية أمرا أيسر.

إنّ العمال والأهالي ليسوا خصمين؛ فكلاهما معنيّ بالعمل اللائق والعيش الكريم والحق في بيئة سليمة. أمّا وضعهم في مواجهة بعضهم بعضًا فلا يخدم إلا مصالح المستثمر، ويزيد الأزمة تعقيدا بدل إيجاد حلّ لها.

أيّ تنمية ولمن تعود الأرباح؟

برز دور مكونات المجتمع المدني والنشطاء والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام في نقل انشغالات الأهالي إلى الرأي العام وإثارة الأسئلة حول المخاطر البيئية والصحية والحصيلة الاقتصادية والاجتماعية الفعلية للمشروع. وقد ساند حزب العمال، عبر لجنته الجهوية بنابل، نضالات الأهالي، ونبّه إلى غياب الشفافية، ودعا إلى كشف حقيقة الملف وإجراء تقييم مستقل وفتح حوار جدي مع السكان.

فليس كافيا تقديم أي مشروع باعتباره استثمارا يخلق الثروة أو يساهم في التنمية؛ بل ينبغي التثبت من عدد مواطن الشغل التي يوفرها، وطبيعتها وظروفها، ومدى

زهير الزويدي

أيّ اتحاد نريد؟
معركة الديمقراطية راية العمال

ليس السؤال المطروح اليوم على النقابيين في تونس مجرد من سيقود الاتحاد العام التونسي للشغل في المرحلة القادمة ولا من سيحصل على المواقع داخل هياكله المركزية والقطاعية والجهوية بل إن السؤال الحقيقي والأعمق هو أي اتحاد نريد وأي دور نريده لهذه المنظمة العمالية في مجتمع تتعمق فيه الأزمة الاجتماعية وتتسع فيه دائرة الفقر والهشاشة وتتزايد فيه الاعتداءات على الحقوق والمكتسبات. إنها معركة تتجاوز الأشخاص والمواقع لتطرح جوهر الأزمة النقابية نفسها أزمة العلاقة بين القاعدة والقيادة وبين القرار النقابي وإرادة الشغالين وبين منظمة وجدت للدفاع عن مصالح العمال وممارسة نضالهم الجماعي ومنظمة يمكن أن تنزلق تدريجيا إلى منطق التسيير الفوقي وإدارة التوازنات والمحافظة على المواقع ومن هذا المنطلق يطرح الخط النقابي الراديكالي سؤاله المركزي بوضوح: أي اتحاد نريد؟ اتحادا ديمقراطيا مستقلا ونضاليا يحمل مطالب العمال ويدافع عنها أم اتحادا تتحول فيه الهياكل إلى مراكز قرار مغلقة وتصبح فيه القواعد مجرد قوة انتخابية تستدعى عند المؤتمرات ثم يطلب منها الصمت إلى حين. إن معركة الديمقراطية ليست معركة إجرائية حول قوانين المؤتمرات فحسب بل هي معركة حول طبيعة الاتحاد ووظيفته الاجتماعية والنقابية وحول من يملك القرار داخله وحول ما إذا كان العمال هم أصحاب المنظمة فعلا أم أن المنظمة تتحول إلى جهاز قائم بذاته تحكمه حسابات الاستمرار في المواقع.

من معركة الاستقلالية إلى معركة الديمقراطية والنضالية

لم يكن تاريخ الحركة النقابية التونسية مسارا هادئا أو خاليا من الصراعات فمنذ البدايات الأولى للتنظيم العمالي برزت مسألة استقلال العمال بتنظيماتهم وقدرتهم على الدفاع عن مصالحهم بعيدا عن الوصاية السياسية والإدارية. لكن الاستقلالية لم تكن يوما مكسبا نهائيا يتحقق مرة واحدة وإلى الأبد فقد ظلت علاقة الاتحاد بالسلطة وبمراكز النفوذ موضوع صراع متواصل وتجلت خطورة هذه العلاقة في محطات تاريخية كبرى أبرزها أحداث 26 جانفي 1978 حين واجهت السلطة الإضراب العام بالقمع والاعتقالات وسقط ضحايا في الشوارع. وقد كشفت تلك المحطة أن استقلالية المنظمة ليست شعارا يرفع في المناسبات بل شرط من شروط وجودها كقوة اجتماعية قادرة على الدفاع عن العمال في مواجهة خيارات السلطة وسياساتها.

غير أن الصراع داخل الحركة النقابية لم يكن محصورا في علاقتها بالدولة وحدها فهناك معركة أخرى لا تقل أهمية وهي المعركة من أجل الديمقراطية داخل الاتحاد نفسه.

فقد شهدت الحركة النقابية خلال سبعينات وثمانينات القرن الماضي تصاعدا للنقاش حول طبيعة التسيير النقابي وحدود سلطة القيادة وحق الهياكل القاعدية في اتخاذ القرار ومراقبة المسؤولين النقابيين ومحاسبتهم. وفي هذا السياق برزت تيارات نقابية ديمقراطية ويسارية ونضالية انتقدت ما اعتبرته نزعة بيروقراطية وفوقية في إدارة المنظمة ورفضت أن تتحول الشرعية الانتخابية إلى تفويض مفتوح للقيادات كي تقرر باسم العمال دون الرجوع إليهم. وتقدم أحداث سنة 1984 مثالا على هذه التناقضات إذ تفجرت خلافات بشأن إدارة الملفات المطلبية واحترام قرارات الهياكل النقابية وبرزت مواجهة بين قطاعات نقابية وقواعد عمالية من جهة والقيادة المركزية من جهة أخرى ولم يكن هذا الصراع مجرد خلاف شخصي أو تنافس على المواقع بل ارتبط بسؤال جوهري ما الذي يجعل المنظمة النقابية ديمقراطية بالفعل هل يكفي أن تنتخب قياداتها أم يجب أن تبقى تلك القيادات خاضعة لرقابة القواعد وقرارات الهياكل ومحاسبتها.

الخط الراديكالي في مواجهة البيروقراطية النقابية

يقوم جوهر الموقف الراديكالي داخل الحركة النقابية على أن الاتحاد ليس ملكا لقيادته ولا إرثا تتوارثه المجموعات المتنفذة ولا جهازا إداريا غايته ضمان الاستقرار التنظيمي بأي ثمن، فالاتحاد ملك للشغالين والمناضلين وهو أداة جماعية للدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية وموقع من مواقع الصراع الاجتماعي، لذلك فإن قيمته لا تقاس بعدد البيانات الصادرة عن قيادته ولا بعدد الاجتماعات المنعقدة ولا بقدرتها على المحافظة على التوازنات الداخلية وإنما بمدى تجذره في مواقع العمل وبقدرته على تنظيم العمال وتأطير نضالاتهم وتحقيق مطالبهم. ومن هذا المنظور فإن البيروقراطية النقابية لا تختزل في وجود مسؤولين يتولون مواقع قيادية بل تتجلى حين تنفصل القيادة عن القواعد، وحين يصبح الحفاظ على الجهاز أولوية تتقدم على الدفاع عن المطالب، وحين تتحول المفاوضات إلى غاية في ذاتها، وحين يقع التعامل مع التحركات الاحتجاجية باعتبارها مصدر إزعاج للتوازنات القيادية لا تعبيرا عن غضب العمال وحقهم في النضال. إن الخط الراديكالي لا يطرح الديمقراطية باعتبارها زينة تنظيمية تضاف إلى النظام الداخلي بل باعتبارها شرطا لاستعادة الاتحاد لوظيفته الطبقية والنضالية، فلا يمكن لمنظمة تدافع عن الديمقراطية في المجتمع أن تقبل بتهميش الديمقراطية داخلها، ولا يمكنها أن تطالب السلطة باحترام إرادة الشعب بينما لا تحترم إرادة قواعدها، ولا يمكنها أن تدافع عن حقوق العمال إذا كان العمال أنفسهم محرومين من التأثير الفعلي في القرارات التي تحدد مستقبل نضالاتهم، لكن مواجهة البيروقراطية لا تعني رفض التنظيم أو إضعاف الهياكل أو تحويل الاختلافات إلى صراعات شخصية بل تعني إعادة بناء التنظيم على أسس ديمقراطية واضحة تجعل المسؤولية تكليفا نضاليا لا امتيازا وتجعل القيادة أداة لتنفيذ قرارات المنخرطين لا سلطة تعلو عليهم.

الديمقراطية النقابية ليست صندوق اقتراع فقط

إن اختزال الديمقراطية في الانتخابات والمؤتمرات يفرغها من مضمونها ويجعلها قابلة للتحول إلى آلية لإعادة إنتاج النفوذ نفسه دورة بعد أخرى، فالديمقراطية النقابية تبدأ من حق المنخرطين في الاطلاع على الملفات ومناقشتها بحرية وتمتد إلى حقهم في اقتراح البدائل ومحاسبة المسؤولين وتقييم نتائج المفاوضات والمشاركة في تحديد أشكال التحرك النضالي.

وتقتضي أيضا ضمان استقلال الهياكل القطاعية والجهوية والمحلية في إطار وحدة المنظمة واحترام قوانينها وتكريس التداول على المسؤوليات ورفض توظيف الإمكانات التنظيمية والإعلامية والمالية للاتحاد لخدمة

إسهامه في الاقتصاد المحلي، والقيمة التي يضيفها للمنطقة مقارنة بالأعباء والمخاطر التي قد تتحملها.

والسؤال الجوهري هنا: من المستفيد فعليا من هذا الاستثمار؟ هل تعود عائداته بالنفع على المنطقة وأهلها، أم تُصدّر الأرباح بينما تبقى المخاطر والأعباء الصحية والبيئية على كاهل السكان؟

إنّ الاستثمار لا يُقاس بحجم رأس المال وحده، ولا بمجرد توجيه الإنتاج إلى التصدير، بل بما يوفّره من عمل لائق، وما يضيفه إلى الاقتصاد المحلي، ومدى احترامه للبيئة وصحة الإنسان وحقوق العاملين وكرامتهم. لذلك، تتحمّل السلطات المعنية مسؤولية نشر الدراسات البيئية والصحية والتراخيص والشروط التي أُسند على أساسها الترخيص للمشروع، والتحقق من احترامه للقوانين والالتزامات البيئية، وإخضاعه لتقييم مستقل وشفاف، مع إشراك الأهالي وممثليهم في القرارات المتعلقة بمستقبل منطقتهم.

وبعد دفع منزل بوزلفة "لضريبة الدم" واحتراق المصنع، لم يعد مقبولا الاكتفاء بإدارة الأزمة أو محاولة إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه. المطلوب كشف الحقيقة وتحديد المسؤوليات، والتحقيق في مسار إسناد التراخيص ومدى احترام شروط السلامة البيئية، ووضع حدّ للغموض الذي أحاط بالملف.

إنّ منزل بوزلفة ليست ضدّ الاستثمار في حدّ ذاته، بل ضدّ استثمار لا يضع صحة الإنسان وكرامته وحقه في بيئة سليمة في صدارة أولوياته. ومن حق أهلها أن يطالبوا برحيل المصنع نهائيا، وأن يدافعوا عن نموذج تنمية يحترم الإنسان والبيئة ويعود بالنفع على المجتمع المحلي..



مجموعات أو توازنات ضيقة.

كما تقتضي وضع حد لكل ممارسة تقصي الأصوات المعارضة أو تعاقب النقابيين بسبب اختلافهم في الرأي ما دامت ممارستهم تتم في إطار القانون النقابي واحترام الضوابط الديمقراطية. فالاتحاد القوي ليس الاتحاد الذي يخلو من الاختلاف بل الاتحاد الذي يستطيع إدارة الاختلاف بالحوار والنقاش والاحتكام إلى القواعد والبرامج والقرارات الجماعية.

والاتحاد الديمقراطي ليس الذي يطالب منخرطيه بالالتفاف حول القيادة في كل الظروف بل الذي يمنحهم الحق في مساءلتها ومحاسبتها وتغييرها متى اقتضت الإرادة الديمقراطية ذلك

أيّ اتحاد في مواجهة الأزمة الاجتماعية

لا يمكن فصل أزمة الديمقراطية النقابية عن الأزمة الاجتماعية التي يعيشها العمال وعموم الفئات الشعبية. فالتدهور المستمر للمقدرة الشرائية والهشاشة المهنية وتراجع الخدمات العمومية واتساع البطالة كلها قضايا تفرض على المنظمة النقابية استعادة المبادرة وتطوير قدرتها على التعبئة والتفاوض والنضال. ومن هنا يطرح الخط الراديكالي ضرورة تجاوز النقابية التي تكتفي بإدارة المطالب القطاعية المعزولة نحو عمل نقابي يربط بين الدفاع عن الأجور والحقوق المهنية وبين النضال من أجل العدالة الاجتماعية وحماية المرافق العمومية ومقاومة كل الخيارات التي تحمل الشغالين والفئات الشعبية كلفة الأزمات الاقتصادية.

إن الدفاع عن زيادة في الأجور يظل ضروريا لكنه لا ينفصل عن الدفاع عن الحق في العلاج والتعليم والنقل والسكن اللائق وعن مقاومة التشغيل الهش وعن حماية الحق في الإضراب والتنظم والتعبير.

كما أن الاتحاد لا يستطيع استعادة دوره الاجتماعي بمجرد استحضار تاريخه النضالي أو التذكير بتضحيات أجيال من النقابيين، بل عليه أن يحول ذلك الإرث إلى برنامج ملموس وإلى ممارسة يومية تجعل العمال يشعرون بأن منظمتهم حاضرة في مواقع العمل وفي الأحياء والجهات المهمشة وفي كل معركة من أجل الكرامة ولا يعني هذا أن تتحول المنظمة إلى تابع لأي حزب أو أن تفقد استقلالية قرارها لفائدة أي طرف سياسي بل يعني أن تستعيد استقلاليتها على أساس مصالح الشغالين وأن تنفتح على النضالات الاجتماعية وأن تجعل من الدفاع عن الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية جزءا من وظيفتها النقابية والوطنية.

الوحدة النقابية لا تعني الصمت عن الخلاف

كثيرا ما يستعمل شعار الوحدة لتبرير تجميد النقاش الداخلي أو مطالبة المعارضين بالتراجع عن مواقفهم بدعوى أن الاختلاف يضعف المنظمة لكن الوحدة التي تقوم على إسكات النقد ليست وحدة صلبة بل هدنة هشة تخفي التناقضات إلى حين انفجارها.

أما الوحدة الحقيقية فهي التي تتأسس على وضوح الخيارات واحترام الاختلاف وحق كل تيار نقابي في الدفاع عن تصوره داخل الأطر الديمقراطية وعلى الاحتكام إلى إرادة القواعد لا إلى الصفقات التي تعقد في الغرف المغلقة. ولا يمكن للخط الراديكالي أن يكتفي بدور المعترض الدائم أو أن يحصر معركته في فضح الممارسات البيروقراطية بل هو مطالب ببناء بديل نقابي متماسك يمتلك برنامجا واضحا وآليات تنظيمية ديمقراطية وحضورا فعليا في مواقع العمل وقدرة على توحيد المناضلين حول المطالب المشتركة.

فالبديل لا يبنى بالشعارات وحدها ولا بمجرد رفع راية المعارضة بل بالتنظيم اليومي والعمل الميداني والتكوين النقابي وإقناع العمال بأن الديمقراطية ليست مسألة تخص القيادات وحدها وإنما أداة لتحسين شروط نضالهم والدفاع عن مصالحهم.

معركة الديمقراطية راية العمال

إن السؤال أي اتحاد نريد يضع الحركة النقابية أمام مفترق طرق حقيقي بين الاكتفاء بإدارة الجهاز والمحافظة على التوازنات وبين إعادة الاعتبار للمنظمة باعتبارها فضاء للنضال الديمقراطي الجماعي فالاتحاد الذي نريده هو اتحاد مستقل عن السلطة وعن كل أشكال الوصاية السياسية والمالية، اتحاد يستمد شرعيته من قواعده ويستمد قوته من نضالات الشغالين، اتحاد لا يخشى النقد ولا يعاقب الاختلاف ولا يختزل الديمقراطية في المؤتمرات، اتحاد تكون فيه الهياكل القاعدية صاحبة رأي وقرار وتكون فيه القيادة مسؤولة أمام المنخرطين وخاضعة لمحاسبتهم. إنها معركة من أجل تحويل الاتحاد من جهاز يدار باسم العمال إلى منظمة يصنع العمال قراراتها ويحددون خياراتها ويدافعون عنها بالفعل الجماعي. ومعركة الديمقراطية ليست منفصلة عن معركة المطالب بل هي شرط من شروط خوضها بفاعلية لأن العامل الذي لا يملك صوتا داخل منظمته يصعب أن يكون شريكا فعليا في تحديد مسار نضالها.

ومن هنا فإن مسؤولية الخط النقابي الراديكالي لا تتمثل فقط في نقد البيروقراطية بل في تقديم بديل ملموس يربط الديمقراطية بالنضالية والاستقلالية بالانحياز الطبقي والوحدة بحرية النقاش والتنظيم، بالمساءلة والمحاسبة فالاتحاد لا يحتاج إلى تغيير الوجوه وحدها إذا بقيت طرق التسيير نفسها ولا يحتاج إلى شعارات جديدة إذا ظلت القواعد خارج دائرة القرار.

إنه يحتاج إلى تجديد ديمقراطي حقيقي يعيد السلطة النقابية إلى أصحابها ويجعل من المؤتمرات محطة لتقييم التجربة وتحديد الخيارات وانتخاب قيادة تنفذ برنامج العمال لا مناسبة لتقاسم المواقع وإعادة إنتاج النفوذ.

أيّ اتحاد نريد

نريد اتحادا يكون فيه العامل صاحب الكلمة لا مجرد رقم في قوائم الانخراط ويكون فيه المناضل شريكا في القرار لا ضيفا على الاجتماعات وتكون فيه القيادة في خدمة المنظمة لا المنظمة في خدمة القيادة.

ونريد اتحادا يجعل من استقلاليته سلاحا ومن ديمقراطيته ضمانة ومن نضاليته طريقا للدفاع عن مصالح الشغالين. فمعركة الديمقراطية ليست معركة هامشية داخل الاتحاد بل هي معركة العمال من أجل امتلاك منظمتهم واستعادة دورها وتحصينها من كل أشكال التدجين والبيروقراطية. فالديمقراطية راية العمال دوما والاستقلالية ضمانة النضال والنضالية طريق الدفاع عن الحقوق والمكتسبات، وأي إصلاح لا ينطلق من هذه المبادئ سيظل تغييرا في واجهة الأزمة لا تغييرا في أسبابها.

علي الجلولي

إيران و"اتفاق مكة": صراع أم احتواء؟



تعيش منطقة "الشرق الأوسط" على وقع تحولات متسارعة تغيرت بمقتضاها عديد المعطيات الجيو سياسية كجزء من الصراع الذي يشق العالم بين كبريات الدول والأقطاب الامبريالية التي اتجهت نحو التصادم والحروب المفتوحة بكل الأشكال باعتبار ذلك الحل الوحيد الذي تمتلكه لتصريف الأزمة العميقة والشاملة للنظام الرأسمالي. لقد غذت هذه الأزمة التعبيرات الأكثر تطرفا وفاشية وخاصة في الولايات المتحدة التي جاء ترامب ليكرس تحولا مهمّا امتدت بمقتضاه يد الرأسمال الاحتكاري إلى كرسي الحكم لتتربع عليه مباشرة وتقطع مع التمثيل غير المباشر الذي ظل على العموم سائدا منذ سيطرة النظام الرأسمالي على المجتمعات الغربية. وتعتبر منطقة "الشرق الأوسط" من بين أهم مفاتيح السيطرة والنفوذ في العالم بمقتضى الموقع الجغرافي والمقدرات الباطنية والطبيعية، لذلك ظلت منذ غابر التاريخ منطقة نزاع وصراع بين كبريات الامبراطوريات. فوضع اليد على المنطقة هو خطوة حاسمة لوضع اليد على العالم اقتصادا وتجارة وسياسة وثقافة. ولا يشذ وضع اليوم عن وضع الأمس. ففي ظل الأوضاع المتحركة خاصة منذ 7 أكتوبر الذي شكل لحظة فارقة في محاولة حركة التحرر الوطني الفلسطينية النهوض واستغلال التناقضات الحاصلة في معسكر الأعداد لتسديد ضربة لكيان الاحتلال، لكن تخندق النظام الرسمي العربي والإقليمي إلى جانب الاحتلال وحلفائه، واندحار أهم قوة إسناد للمقاومة الفلسطينية ممثلة في حزب الله، وقبل ذلك سقوط النظام السوري واختراق سوريا من قبل كيان الاحتلال، كلها عوامل شلت إمكانية تحقيق انتصار المقاومة رغم أهمية المنجز الذي راكمته. وقد شكل دخول إيران على خط المواجهة العسكرية المباشرة ردا على العدوان الصهيو-أمريكي عليها لشطب دورها نهائيا في المنطقة، وتمكنها من الصمود وتفويت فرضية إسقاط نظامها وتعويضه بنظام عميل على الشاكلة السورية، خلط الأوراق من جديد في المنطقة التي باتت جميعها من الكويت شمالا إلى نجران جنوبا مرورا بكل إمارات الخليج هدفا سهلا للقصف الإيراني الذي طال القواعد العسكرية الأمريكية كما طال المنشآت النفطية والبنى الأساسية الاقتصادية والتجارية وغيرها.

اتفاق مكة لدعم السعودية ضدّ الحوثيين

لمواجهة هذا الوضع اتجهت السعودية إلى تفعيل الفكرة القديمة المتجددة وهي بعث "المحور السني" في مواجهة "المحور الشيعي" الذي يمتد من العراق شمالا إلى لبنان وصولا إلى اليمن التي تحولت مع الحوثيين إلى خنجر مسموم في خاصرة النظام السعودي الذي تراجعت مكانته ومنزلته وهو الذي خطا خطوات كبيرة مع ولي عهده الحالي نحو استعادة الدور الإقليمي المؤثر. لقد كشفت التحولات الحاصلة محدودية الحجم السعودي مقابل الحجم الإيراني أو التركي، فضلا عن بروز قوى إقليمية تجد الحظوة عند كيان الاحتلال والأمريكان وهي دويلتي الإمارات وقطر. ولما بات بناء تحالف مع هذه القوى الخليجية غير ممكن بمقتضى التنافس الحاصل والذي بات يعبر عن نفسه من خلال رفض الخضوع للعباءة السعودية وهو ما يفسر إلى حدّ بعيد حالة الشلل التي يعيشها مجلس التعاون الخليجي، اتجهت السعودية إلى القوتين السنيتين ممثلتين في تركيا وباكستان وتم إمضاء "اتفاق مكة" الذي ينص على التعاون العسكري في حال تعرض أي دولة لاعتداء، وطبعا المقصود هو السعودية التي تريد بسط سيطرتها على اليمن الذي يواجهها بالتصدي. وتاريخ المملكة مع جارها الجنوبي طويل بالصراعات والهزائم التي لم يرد آل سعود التعلم منها. لقد ظل منطق اعتبار اليمن حديقة خلفية هو الذي يقود السياسة السعودية لبسط النفوذ على القسم الأوفر من الجزيرة العربية وخاصة على البحر الأحمر وباب المندب الذي يعتبر شريانا أساسيا للاقتصاد السعودي وللتجارة في اتجاهها ومجيئها من المحيط الهندي. يواجه الحوثيون بنجاعة فائقة إرادة الهيمنة السعودية ويوجهون ضربات موجعة للمنشآت النفطية وللمطارات التي أصيب العديد منها بالشلل، وأصبحت المسيرات الحوثية تضرب التراب السعودي على مدار الساعة، لذلك استنجدت السعودية بحليفيها التركي والباكستاني بعد الإمضاء السريع على اتفاق مكة للدفاع المشترك في 7 أوت للسنة الجارية والذي أقره برلمانا تركيا وباكستان في الأيام الماضية. وبطبيعة الحال كانت السعودية تنتظر التحاق الفيالق العسكرية الحليفة لصد الحوثيين، لكن الخطوة الأهم كانت توجه وفد عسكري قيادي يضم وزير الدفاع السعودي ورئيس الأركان الباكستاني ورئيس المخابرات التركي إلى إيران يوم 26 أكتوبر للتفاوض معها حول خفض التوتر في الإقليم وأساسا ما يهم الجبهة السعودية اليمنية والتي تتحكم إيران في جزء من مفاتيحها بحكم العلاقة مع الحوثيين. الرد الإيراني لم يتردد في طرح مقترح الالتحاق بالاتفاق الذي يُسوق على أنه موجه إليها وضدها، وبطبيعة الحال فإن إيران تمتلك ورقات مهمة تؤهلها إلى الضغط خاصة على السعودية التي باتت منهكة من الملف اليمني.

هل تلتحق إيران باتفاق مكة؟

منذ الإعلان عن إمضاء الاتفاق، اختار الإيرانيون تكتيك عدم استهداف المولود الجديد بل صرح مسؤولو إيران أنهم لم يتلقوا الدعوة للمشاركة في الاتفاق، وأنهم معنيون ببعث جسم للدفاع المشترك. التصريحات والتصريحات المضادة لا تفهم بمعزل عن السياق الإقليمي والدولي الذي بات في جزء منه منزعجا من حجم السيطرة الأمريكية/الصهيونية على المنطقة والتي باتت لا ترى في الأنظمة القائمة إلا وكلاء من الدرجة صفر لا قيمة لهم ولا رأي. في المقابل من ذلك باتت بعض القوى الإقليمية ومنها إيران قوى وازنة ولها كلمة في تحديد الحاضر والمستقبل رغم حجم العدوان عليها، فيما باتت تركيا لاعبا أساسيا في جزء هام من المنطقة يشمل العراق وسوريا إضافة إلى ترتيب العلاقة مع مصر وإعادة النظر في الملف الليبي بالربط مع حفتر على حساب الحليف التقليدي أي القوى الإخوانية بالغرب الليبي. أمام هذه التحولات والتي تحولت معها السعودية من رقم مهم في المنطقة إلى رقم غير فاعل بات أضحوكة بحكم الرعب الحاصل فيها من مسيرات الحوثيين، كان لزاما على حكام السعودية وأمام لؤم الحليف ترامب الذي لم يلتفت إلى حليفه بن سلمان رغم سخاء العطايا، كان لزاما أن تدير الزوايا وتبحث عن تسوية ولو مؤقتة مع إيران التي باتت تقارع الأمريكان في مضيق هرمز وفي أراضي الخليج وسمائه، وأيضا على طاولة التفاوض. ما يدلل على ذلك هو ترنح الصراع مع اليمن وعدم تحوله إلى حريق. وحتى الدعم المصري توقف في أروقة برلمان السيسي بعد أن استعجل النظر لبعث قوات مصرية إلى الحليف السعودي. وبطبيعة الحال فإن مصلحة القوى المتنازعة وأساسا السعودية وإيران هي خفض فتيل النزاع وإن بدواعي مختلفة وحتى متناقضة. إن اتجاه السعودية للتفاوض والتواصل مع إيران هو في جانب منه ضغط على الأمريكان والصهاينة الذين يريدون التحكم الكلي في كل تفاصيل المنطقة وفي المقدمة من ذلك عدم وجود أي قوة دولة كانت أو تحالفا يمكن أن يهدد ولو بعد سنوات أمن كيان الاحتلال ومصالح الرأسمال الاحتكاري الأمريكي. أما تركيا وباكستان فبرغم علاقتهما الوطيدة مع البيت الأبيض، إلا أن نزوعهما نحو لعب دور إقليمي حيوي وخاصة بالنسبة للأتراك، فهو أمر مصيري بالنسبة إليهما.

إن ملف حلف مكة هو أحد عناوين الصراع وترتيباته في المنطقة التي يعاد تشكيلها يوميا على ضوء التحولات والتحديات ومصالح مختلف القوى الدولية والإقليمية التي تصوغ أهدافها في ساحات المعارك وعلى طاولات التفاوض في تناقض كامل مع مصالح وطموحات الشعوب وقضاياها بما فيها احتلال فلسطين ولبنان وسوريا ووضع اليد على مجمل المنطقة ومقدراتها.

جيلاني البرهومي

مغزى نجاح لولا في الانتخابات الرئاسية في البرازيل

يشهد النظام الرأسمالي العالمي منذ عقود أزمة بنيوية متفاقمة، تتجلى في تعمّق التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الخاص للاستحواذ على الثروة، وفي اتساع الفوارق الطبقية وتراجع المكاسب الاجتماعية للشعوب، فضلًا عن احتداد التنافس بين القوى الإمبريالية وتواتر الأزمات الاقتصادية والمالية والحروب. وقد كشفت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وما أعقبها من أزمات متلاحقة، حدود السياسات النيوليبرالية التي بشّرت بتحقيق الرفاه والتقدم من خلال تحرير الأسواق وتقليص دور الدولة وإطلاق العنان لرأس المال مما عمق الأزمات السياسية للحكومات الليبيرالية. ففسح المجال لصعود قوى يمينية شعبوية متطرفة.

وقد تجلّى هذا المسار بوضوح في أوروبا، مع صعود الأحزاب القومية والعنصرية واليمينية المتطرفة، كما في أمريكا اللاتينية التي شهدت بدورها صراعًا محتدمًا بين القوى التقدمية واليسارية من جهة، والقوى المحافظة واليمينية المرتبطة بمصالح رأس المال المحلي والدولي من جهة أخرى.

وفي خضم هذه التحولات، يكتسي نجاح لويس إيناسيو لولا دا سيلفا في الانتخابات الرئاسية البرازيلية يوم 25 أكتوبر 2026 أهمية سياسية تتجاوز حدود البرازيل، باعتباره انتصارًا جديدًا على التيار البولسوناري اليميني المتطرف، بعد انتصار سابق على جايير بولسونارو سنة 2022. فقد تمكن مرشح حزب العمال من الفوز بنسبة 51.79% من الأصوات، مقابل 48.21% لمنافسه فلافيو بولسونارو، في انتخابات عكست حدة الاستقطاب السياسي والاجتماعي داخل أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية.

غير أن هذا الانتصار يطرح جملة من الأسئلة الجوهرية: ما دلالته في ظل الأزمة البنيوية التي تعصف بالنظام الرأسمالي العالمي؟ وهل يعكس هزيمة فعلية للنيوليبرالية أم مجرد تراجع انتخابي لأحد تعبيراتها السياسية الأكثر تطرفًا؟ وإلى أي مدى يمكن أن يشكل مقدمة لتحولات سياسية أعمق في أمريكا اللاتينية، وأن يؤثر في موازين القوى السياسية داخل أوروبا؟

أزمة الرأسمالية وصعود اليمين المتطرف

إن صعود اليمين المتطرف في العالم ليس ظاهرة معزولة عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الرأسمالية المعاصرة، بل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأزمتها البنيوية وعجزها المتزايد عن الاستجابة للحاجات الأساسية للطبقات الشعبية.

فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، فرضت البرجوازية العالمية، تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية، سياسات نيوليبرالية قائمة على الخوصصة وتحرير التجارة وتفكيك القطاع العمومي والضغط على الأجور وتقليص الإنفاق الاجتماعي. وقد أدت هذه السياسات إلى مزيد من تركيز الثروة والسلطة الاقتصادية، مقابل تدهور شروط العمل والحياة بالنسبة إلى ملايين العمال والكادحين.

كما ساهمت التحولات التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي، وخاصة تعاظم دور رأس المال المالي وانتقال الاستثمارات بحثًا عن اليد العاملة الأقل كلفة، في إضعاف قطاعات صناعية واسعة وتعميق هشاشة التشغيل، وهو ما ولّد حالة من القلق الاجتماعي وعدم الاستقرار.

وفي ظل عجز الأحزاب الليبرالية والاشتراكية الديمقراطية التقليدية عن تقديم بدائل حقيقية، استطاعت القوى اليمينية المتطرفة استثمار هذا الغضب الشعبي وتوجيهه نحو المهاجرين والأقليات والحركات التقدمية، عوض توجيهه نحو علاقات الاستغلال الرأسمالي المسؤولة عن إنتاج الأزمة.

وهكذا تحوّل اليمين المتطرف إلى أحد المخارج السياسية التي تتيحها أزمة النظام الرأسمالي، عبر توظيف النزعات القومية والدينية والعنصرية لتقسيم الطبقات الشعبية وإضعاف نضالاتها المشتركة.

وفي البرازيل، مثّل صعود جايير بولسونارو إلى السلطة سنة 2018 تعبيرًا واضحًا عن هذا المسار. فقد جمع مشروعه بين المحافظة الاجتماعية والتسلط السياسي والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية، مستندًا إلى دعم قطاعات من البرجوازية وكبار ملاك الأراضي والمؤسسات الدينية المحافظة.

لكن تجربة حكمه لم تنجح في معالجة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البرازيل، بل ساهمت في تعميق الاستقطاب السياسي، وأثارت مقاومة واسعة من الحركات الاجتماعية والنقابية والقوى الديمقراطية.

ومن هذه الزاوية، يمكن فهم انتصار لولا بوصفه تعبيرًا عن رفض شعبي لاستمرار المشروع البولسوناري، وعن رغبة قطاعات واسعة من المجتمع في الدفاع عن الحريات الديمقراطية والمكاسب الاجتماعية المهددة.

انتصار "لولا" السياسي وحدود المشروع الإصلاحي

يمثل فوز لولا انتصارًا سياسيًا مهمًا للقوى الديمقراطية والتقدمية في البرازيل، خاصة أنه تحقق في مواجهة تيار يميني متطرف يمتلك قاعدة اجتماعية وانتخابية واسعة، ويتمتع بنفوذ داخل مؤسسات الدولة ووسائل الإعلام والأوساط الاقتصادية المحافظة.

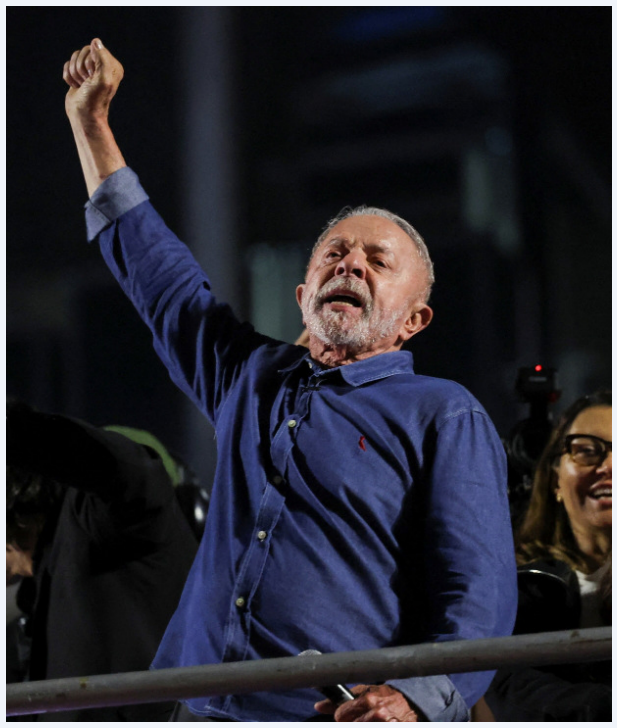
وقد لعبت التعبئة الشعبية والحركات الاجتماعية والنقابية، إلى جانب التحالفات السياسية الواسعة، دورًا مهمًا في تحقيق هذا الانتصار.

غير أن فهم دلالته يقتضي العودة إلى طبيعة المشروع الذي يمثله حزب العمال البرازيلي.

فقد نشأ هذا الحزب في سياق النضالات العمالية والشعبية ضد الدكتاتورية العسكرية، وارتبط تاريخيًا بالحركة النقابية وبمطالب العدالة الاجتماعية. وعندما وصل لولا إلى السلطة سنة 2003، اعتمد سياسات اجتماعية ساهمت في الحد من الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية لقطاعات واسعة من السكان، وخاصة من خلال برامج التحويلات الاجتماعية والزيادة في الأجور الدنيا.

لكن هذه الإصلاحات، رغم أهميتها بالنسبة إلى الفئات الشعبية، لم تترافق مع تحول جذري في علاقات الإنتاج والملكية.

فقد حافظت الحكومات التي قادها حزب العمال على الأسس الرأسمالية للاقتصاد البرازيلي، واستمر نفوذ المؤسسات المالية وكبار ملاك الأراضي والشركات متعددة الجنسيات، كما ظلت السياسة الاقتصادية محكومة إلى حد بعيد بمتطلبات التوازنات المالية والأسواق العالمية.



ويكشف ذلك التناقض الأساسي الذي يطبع التجارب الإصلاحية داخل النظام الرأسمالي: فهي تستطيع تحقيق مكاسب اجتماعية مهمة وتخفيف حدة الاستغلال، لكنها لا تقضي بالضرورة على العلاقات الاقتصادية التي تنتج الفقر والتفاوت الطبقي.

وقد أظهرت التجربة البرازيلية أن المكاسب الاجتماعية تظل معرضة للتراجع عندما تتغير الظروف الاقتصادية أو تتبدل موازين القوى السياسية والطبقية.

وعليه، فإن نجاح لولا لا يمكن اعتباره في حد ذاته انتصارًا على الرأسمالية أو تجاوزًا للنيوليبرالية، بل هو انتصار سياسي على أحد تعبيراتها اليمينية المتطرفة، يفتح إمكانات جديدة للنضال الاجتماعي والديمقراطي دون أن يحسم مسألة التغيير الجذري.

استمرار أزمة الرأسمالية بعد هزيمة اليمين المتطرف

إن التمييز بين هزيمة اليمين المتطرف انتخابيًا وهزيمة النيوليبرالية اقتصاديًا واجتماعيًا يمثل مسألة أساسية في تقييم نتائج الانتخابات البرازيلية.

فاليمين المتطرف ليس السبب الوحيد للأزمة التي تعيشها المجتمعات الرأسمالية، بل هو أحد إفرازاتها السياسية. ومن ثم فإن إبعاده عن السلطة، رغم أهميته، لا يعني القضاء على الشروط الموضوعية التي سمحت بصعوده.

فاستمرار البطالة والفقر والتفاوت الطبقي وتراجع الخدمات العمومية، إلى جانب هيمنة رأس المال المالي على الخيارات الاقتصادية، يمكن أن يعيد إنتاج الغضب الشعبي ويوفر أرضية جديدة لعودة القوى الرجعية.

وتزداد هذه المخاطر عندما تكتفي الحكومات التقدمية بإدارة الأزمة الرأسمالية بدل العمل على تجاوزها.

إن الرأسمالية لا تعاني مجرد اختلالات ظرفية يمكن تجاوزها بتغيير الحكومات أو تعديل بعض السياسات الاقتصادية، بل تعيش تناقضات بنيوية متصلة بطبيعة علاقات الإنتاج والاستغلال والتراكم الرأسمالي.

ولهذا فإن الإصلاحات الاجتماعية، مهما بلغت أهميتها، تظل محدودة ما لم تترافق مع تغيير فعلي في موازين القوى بين العمل ورأس المال.

ولا يعني ذلك التقليل من قيمة الانتصارات الانتخابية أو المكاسب الديمقراطية، بل يقتضي النظر إليها باعتبارها محطات ضمن صراع اجتماعي وسياسي أشمل.

فالنضال ضد اليمين المتطرف والدفاع عن الحريات الديمقراطية والحقوق الاجتماعية يمثلان مهمتين أساسيتين بالنسبة إلى القوى التقدمية والثورية، لكنهما لا يمكن أن يشكلا بديلًا عن بناء مشروع مستقل يهدف إلى تجاوز علاقات الاستغلال الرأسمالي.

وتبرز هنا أهمية التنظيم المستقل للطبقة العاملة وسائر الفئات الشعبية، وتطوير نضالاتها النقابية والسياسية، وربط المطالب الاجتماعية المباشرة بأفق التغيير الجذري.

فالتجربة التاريخية تؤكد أن التحولات العميقة لا تتحقق بمجرد تغيير الحكومات، وإنما تتطلب بناء موازين قوى اجتماعية وسياسية قادرة على مواجهة سلطة رأس المال ومؤسساته.

الاستخلاص العام: انتصار لولا وانعكاساته على أوروبا

لا شك أن نجاح لولا في الانتخابات الرئاسية البرازيلية يمثل حدثًا ذا دلالة دولية مهمة، خاصة في ظل تصاعد نفوذ اليمين المتطرف في أوروبا وأمريكا اللاتينية، ومحاولته تقديم نفسه باعتباره القوة السياسية الصاعدة القادرة على قيادة المجتمعات الرأسمالية في مرحلة أزمتها الراهنة.

فقد أظهر هذا الانتصار أن صعود اليمين المتطرف ليس مسارًا حتميًا أو غير قابل للتراجع، وأن القوى الديمقراطية والتقدمية تستطيع، متى توفرت شروط التعبئة والتنظيم والتحالف السياسي، إلحاق الهزيمة به حتى في المجتمعات التي يتمتع فيها بنفوذ واسع.

وتكتسي هذه النتيجة أهمية خاصة بالنسبة إلى أوروبا، حيث استطاعت الأحزاب اليمينية المتطرفة تحقيق تقدم انتخابي ملحوظ في عدد من البلدان، مستفيدة من تدهور الأوضاع الاجتماعية وتداعيات التضخم وارتفاع كلفة المعيشة وأزمة الهجرة وتراجع الثقة في الأحزاب التقليدية.

كما أن أزمة الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية، التي انخرطت قطاعات واسعة منها في تطبيق السياسات النيوليبرالية، ساهمت في إضعاف البديل الاجتماعي وفسحت المجال أمام القوى القومية والشعبوية لتقديم نفسها ممثلًا للطبقات المتضررة من العولمة الرأسمالية.

وفي هذا السياق، يمكن أن يشكل انتصار لولا دفعة سياسية ومعنوية للقوى اليسارية والتقدمية الأوروبية، ودليلًا على إمكانية بناء تحالفات اجتماعية وسياسية واسعة لمواجهة اليمين المتطرف.

وقد عكست ردود الفعل الأوروبية هذا البعد، إذ رحبت قيادات أوروبية عديدة بفوز لولا، بينما اعتبر رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز أن ما حدث في البرازيل يمكن أن يتكرر في إسبانيا، في إشارة إلى إمكانية وقف تقدم القوى اليمينية المحافظة والمتطرفة.

لكن هذا التأثير لا ينبغي المبالغة في تقديره. ففوز لولا لا يعني بالضرورة بداية تراجع شامل لليمين المتطرف الأوروبي، كما أنه لا يشكل دليلًا على هزيمة النيوليبرالية في أوروبا أو في العالم.

ذلك أن الأزمة البنيوية للرأسمالية ما زالت قائمة، وأن الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تغذي صعود اليمين المتطرف لم تتغير بصورة جوهرية.

بل إن استمرار السياسات النيوليبرالية تحت حكومات ليبرالية أو اشتراكية ديمقراطية قد يؤدي إلى تجدد الغضب الاجتماعي وإعادة إنتاج القاعدة الشعبية للقوى الرجعية.

ومن هنا، فإن الدرس الأهم الذي يمكن أن تستخلصه القوى اليسارية الأوروبية من التجربة البرازيلية لا يتمثل فقط في ضرورة توحيد الجهود الانتخابية ضد اليمين المتطرف، بل كذلك في ضرورة تقديم بديل اقتصادي واجتماعي فعلي للسياسات النيوليبرالية.

فمواجهة اليمين المتطرف لا يمكن أن تنجح على المدى البعيد إذا اقتصرت على الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية القائمة، دون معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع قطاعات من الجماهير إلى فقدان الثقة فيها.

كما أن الاحتفاء بانتصار القوى الإصلاحية لا ينبغي أن يحجب حدود مشاريعها، خاصة عندما تظل ملتزمة بإدارة الاقتصاد الرأسمالي والمحافظة على مصالح رأس المال.

وعلى هذا الأساس، فإن نجاح لولا يحمل دلالة مزدوجة: فهو من جهة انتصار ديمقراطي وسياسي مهم على اليمين المتطرف، ومن جهة أخرى يكشف استمرار التناقض بين تطلعات الجماهير إلى العدالة الاجتماعية وحدود المشاريع الإصلاحية داخل النظام الرأسمالي.

إن المغزى الحقيقي لهذا الانتصار لا يكمن في اعتبار الرأسمالية قد هُزمت، وإنما في إثبات أن موازين القوى السياسية ليست ثابتة، وأن مقاومة اليمين المتطرف ممكنة، شريطة ألا تتحول هذه المقاومة إلى مجرد إعادة إنتاج للنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي أنجبته أزماته.

وإذا كان انتصار لولا قد بعث برسالة أمل إلى القوى التقدمية في أوروبا والعالم، فإن تحويل هذا الأمل إلى تغيير تاريخي فعلي يظل مشروطًا بقدرة الطبقات العاملة والشعوب على بناء بديل سياسي واجتماعي مستقل، يتجاوز حدود الإصلاح داخل الرأسمالية نحو تغيير جذري في علاقات الإنتاج والملكية، ويضع حدًا لهيمنة رأس المال على الثروة والسلطة.

فالمعركة الحقيقية ليست فقط في هزيمة اليمين المتطرف داخل صناديق الاقتراع، وإنما في تجاوز الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تنتجه وتعيد إنتاجه. ومن دون ذلك، ستظل الانتصارات الانتخابية، مهما بلغت أهميتها، مكاسب جزئية وهشة في مواجهة أزمة رأسمالية بنيوية لا يمكن حلها نهائيًا بأدوات النظام نفسه.

النصر اليساري البرازيلي: كيف يتوحّد اليسار رغم اختلافاته؟

حقق اليساري لولا دا سيلفا فوزا تاريخيا في الانتخابات الرئاسية البرازيلية التي جرت في 25 أكتوبر 2026. وجاء هذا الفوز في ظل استقطاب سياسي واجتماعي حاد وتصاعد نفوذ اليمين المتطرف في البرازيل وأمريكا اللاتينية، المدعوم من نظيره الأمريكي بقيادة دونالد ترامب.

لا تكمن أهمية هذا الانتصار الانتخابي في حصول لولا على ولاية رابعة فقط، وإنما في التجربة السياسية والتنظيمية التي ساهمت في تحقيقه، وفي مقدمتها قدرة قوى يسارية وتقدمية متعددة، تختلف في برامجها وتوجهاتها الفكرية، على بناء تحالف انتخابي واسع على أساس قواسم مشتركة لمواجهة اليمين المتطرف.

ومن المهم النظر إلى هذا الفوز في سياقه الأوسع، بما يشمل موازين القوى الاجتماعية والطبقية، وتراكم خبرات التنظيم والعمل النقابي والجماهيري، والظروف الاقتصادية والسياسية التي أثرت في خيارات الناخبين. فلا يمكن اختزال نتائج انتخابات بهذا الحجم في عامل واحد، مهما بلغت أهميته. وتبرز قيمة التحالف اليساري في قدرته على تحويل نقاط الالتقاء بين قواه المختلفة إلى قوة مؤثرة وعمل سياسي مشترك وفاعل، مع استمرار الاختلافات والتناقضات الفكرية والسياسية بين مكوناته.

تحالف يساري وتقدمي واسع رغم الاختلافات

خاض لولا الانتخابات بدعم تحالف «البرازيل مستعدة للمزيد»، الذي ضم سبعة أحزاب يسارية وتقدمية، انتظمت في اتحادين حزبيين وحزبين مستقلين. وتألف اتحاد «برازيل الأمل» من حزب العمال البرازيلي (PT) الذي ينتمي إليه لولا، والحزب الشيوعي في البرازيل (PCdoB)، وحزب الخضر (PV). وجمع الاتحاد الثاني حزب الاشتراكية والحرية (PSOL)، الذي يحتضن تيارات من اليسار الاشتراكي والراديكالي، وحزب شبكة الاستدامة (Rede). أما الحزبان المستقلان فهما الحزب الاشتراكي البرازيلي (PSB) وحزب العمل الديمقراطي (PDT). وحظي التحالف أيضا بدعم نقابات عمالية واتحادات مهنية وحركات اجتماعية مختلفة، مما عزز قاعدته الجماهيرية والاجتماعية. وكان جيرالدو ألكمين، من الحزب الاشتراكي البرازيلي، مرشح لولا لمنصب نائب الرئيس.

وتبرز أهمية هذا التحالف في جمعه هذه القوى، رغم اختلافاتها حول الرأسمالية ودور الدولة وحدود الإصلاح الاجتماعي. وقد اتفقت هذه القوى على أهداف انتخابية مشتركة مع الحفاظ على هوياتها واستقلاليتها التنظيمية.

وهنا تكمن إحدى أهم دلالات التجربة البرازيلية: وحدة اليسار لا تعني وحدته الفكرية أو التنظيمية، وإنما قدرته على العمل المشترك حول نقاط الالتقاء، مع احترام التعددية والاختلاف. ومن الطبيعي أن تستمر الاختلافات حول سياسات لولا الاقتصادية والاجتماعية، حتى بين القوى التي دعمته انتخابيا.

الوحدة لا تعني التخلي عن النقد والاستقلالية

تطرح التجربة البرازيلية سؤالا مهما أمام القوى اليسارية في العالم: لماذا تتحول الاختلافات الفكرية والتنظيمية إلى حواجز تمنع التعاون، رغم نقاط الالتقاء الكثيرة، حتى عندما تواجه

هذه القوى تحديات سياسية وطبقية مشتركة؟

وقد طرحت هذا النموذج للتعاون بين القوى اليسارية المختلفة في عدد من مقالاتي السابقة، انطلاقا من أن التعددية بين الشيوعيين والماركسيين بمختلف توجهاتهم الفكرية والسياسية، والاشتراكيين الديمقراطيين، والقوى اليسارية الأخرى، والتيارات البيئية والنسوية واليسارية المستقلة، يمكن أن تكون مصدر قوة وغنى فكري وسياسي، إذا أديرت ديمقراطيا وبشكل بناء، بعيدا عن الاحتكار والإقصاء وادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة. ولا تعني الوحدة التخلي عن النقد أو القبول غير المشروط بسياسات الحكومات التي تقودها تحالفات يسارية وتقدمية، كما ينبغي أن تضمن حق الأحزاب والقوى المتحالفة في النقد المتبادل والبناء لمواقف وسياسات بعضها بعضا، في إطار احترام الاختلاف والحوار الديمقراطي والحفاظ على العمل المشترك.

وتحتاج هذه الوحدة إلى ثقافة سياسية مختلفة، تتعامل مع النقد باعتباره وسيلة للتطوير والمساءلة، وتحترم استقلالية الأحزاب والحركات والشخصيات المشاركة. كما ينبغي ألا تتحول التحالفات الانتخابية إلى بديل عن العمل اليومي بين الجماهير، أو إلى مبرر لتأجيل المطالب الاجتماعية والاقتصادية بحجة الحفاظ على وحدة الصف. فالتعاون الأكثر استدامة هو الذي يستند إلى ثقة متبادلة تنمو بالممارسة والإنجازات الملموسة.

مواجهة الرأسمالية واليمين المتطرف تحتاج إلى جبهة اجتماعية واسعة

أظهر الفوز أهمية الربط بين الدفاع عن الديمقراطية والحقوق والحريات، وبين المطالب الاقتصادية والاجتماعية للطبقات العاملة والفئات الفقيرة والمهمشة. فقد استند لولا إلى دعم واسع بين الفئات محدودة الدخل، وطرح توسيع المساعدات الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية والدفاع عن المؤسسات الديمقراطية.

لكن فوز لولا بالرئاسة لا يعني تراجع اليمين أو انتهاء خطره، فقد حققت قوى اليمين واليمين المتطرف نتائج مهمة في الانتخابات البرلمانية وعلى مستوى الولايات البرازيلية، مما يؤكد استمرار نفوذها السياسي والاجتماعي، وقدرتها على التأثير في التشريعات والسياسات العامة وعرقلة بعض الإصلاحات. ولذلك فإن مواجهة اليمين المتطرف تتطلب عملا سياسيا وجماهيريا متواصلا يتجاوز الفوز في الانتخابات الرئاسية.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ظل سعي اليمين المتطرف إلى استثمار الغضب الاجتماعي وتوجيهه ضد المهاجرين والأقليات والفئات المهمشة، بدلا من مساءلة السياسات الاقتصادية التي تعمق التفاوت الطبقي. ويحتاج اليسار في المقابل إلى خطاب واضح وبرامج واقعية قابلة للتنفيذ، تربط الدفاع عن الحقوق الديمقراطية بالعدالة الاجتماعية، وتفتح المجال أمام مشاركة الجماهير في تحديد الأولويات ومراقبة تنفيذها. لذلك فإن مواجهة الرأسمالية واليمين المتطرف لا يمكن أن تقتصر على الانتخابات والتحالفات الحزبية، وإنما تحتاج إلى تنظيمات جماهيرية فاعلة ومستمرة في أماكن العمل والأحياء والجامعات والنقابات والحركات الاجتماعية، وإلى سياسات تواجه اللامساواة الطبقية وتحسن حياة الأغلبية، بحيث لا تنحصر المشاركة الجماهيرية في صناديق الاقتراع.

الاستقلالية الرقمية: الركيزة الخامسة لاستقلالية اليسار

كشفت الانتخابات البرازيلية عن الأهمية المتزايدة للفضاء الرقمي في الصراع السياسي، حيث أصبحت منصات التواصل والخوارزميات والذكاء الاصطناعي أدوات مؤثرة بيد الرأسمالية في تشكيل الوعي العام وتوجيه النقاشات السياسية والتأثير فيها.

وشهدت الحملة اتهامات مدعومة بشكاوى وأدلة قدمها أنصار لولا بشأن انحياز رقمي من شركة ميتا، المالكة لفيسبوك وإنستغرام وغيرها، لصالح منافسه، كما أقرت الشركة بوجود «مشاكل تقنية». ووصل الخلاف إلى القضاء الانتخابي، الذي أصدر قرارا يلزم ميتا بتطبيق معايير متساوية على المرشحين.

ولا تقتصر هذه الإشكالية على البرازيل. ففي الانتخابات الرئاسية الكولومبية الأخيرة عام 2026، كشفت تحقيقات صحفية عن حسابات منسقة ومقاطع مزيفة بالذكاء الاصطناعي استهدفت المعسكر اليساري، وعن قصور كبير في رقابة المنصات على الإعلانات والمحتوى السياسي صب في مصلحة اليمين.

وفي ألمانيا، أعلن إيلون ماسك، مالك منصة إكس، دعمه العلني لحزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) اليميني المتطرف خلال انتخابات 2025، واستخدم منصته للترويج لمواقفه واستضافة قيادته، مع انحياز واضح في انتشار محتوى الحزب على المنصة، وفق دراسات عدة.

وتكمن الخطورة في أن إثبات الانحياز الخوارزمي المتعمد ليس أمرا سهلا، في ظل خوارزميات مغلقة تحتكر الشركات الرأسمالية معرفة آليات عملها ومعايير ترتيب المحتوى وتوسيع انتشاره أو تقييده. ولذلك يصعب تحديد الانحياز الناتج عن تصميم الخوارزميات أو التدخلات المتعمدة، دون شفافية ورقابة مجتمعية وقانونية مستقلة، وإمكانية الوصول إلى البيانات اللازمة للتحقيق. ومن السهل على الشركات تبرير ذلك بوجود «خلل تقني»!

وقد أبرزت التجربة البرازيلية أهمية الجمع بين ثلاثة ميادين مترابطة: النضال الجماهيري على الأرض، والنضال القانوني لمساءلة المنصات الرقمية وتقنين عملها، والنضال الرقمي المنظم. فقد ترافقت التعبئة الجماهيرية في الشوارع مع التحركات القضائية ضد ميتا، وتطوير حملة رقمية واسعة استخدمت وسائل التواصل بفاعلية للوصول إلى ملايين الناخبين. وهي تجربة توضح أن نضال اليسار الرقمي لا يحل محل النضال الجماهيري، وإنما يمكن أن يعززه ويتكامل معه.

وهنا تبرز أهمية الاستقلالية الرقمية باعتبارها الركيزة الخامسة لاستقلالية اليسار، إلى جانب الاستقلالية الفكرية والتنظيمية والمالية والإعلامية. فلم يعد ممكنا الحديث عن استقلالية سياسية حقيقية دون امتلاك قدر مناسب من الاستقلالية في الأدوات والمنصات والبنية التحتية الرقمية، وحماية البيانات، والقدرة على التواصل الجماهيري والتنظيم بعيدا عن التحكم الاحتكاري للشركات الرأسمالية والدول الكبرى.

إن الاستقلالية الرقمية لا تعني الانعزال عن المنصات الرقمية، وإنما استخدامها الآن بوعي تقدمي نقدي، مع العمل من أجل تطوير بدائل رقمية مفتوحة المصدر وديمقراطية الإدارة، وبناء وتعزيز القدرات التقنية اليسارية المستقلة.

فاليسار الذي لا يطور استقلاليته الرقمية وأدواته التكنولوجية سيبقى تحت رحمة أعدائه الطبقيين في أحد أهم ميادين الصراع السياسي والاجتماعي المعاصر.

دروس لليسار في منطقتنا والعالم

لا يمكن استنساخ التجربة البرازيلية ميكانيكيا، فلكل مجتمع ظروفه وتوازناته الطبقية والسياسية. لكن يمكن الاستفادة من منهجها في بناء التحالفات والعمل المشترك.

إن وحدة اليسار المطلوبة ليست حزبا واحدا أو قيادة مركزية تفرض رؤيتها على الجميع، وإنما تعاون ديمقراطي مرن بين قوى متعددة، يقوم على برامج مشتركة واحترام الاستقلالية والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الجماهيرية والشباب والنساء.

ويمكن تطوير هذا التعاون محليا وإقليميا وعالميا، من خلال جبهات وتحالفات يسارية مختلفة على أرض الواقع، وكذلك شبكات وأمميات يسارية رقمية، تساهم في تبادل الخبرات وتنسيق المبادرات والنضالات المشتركة والعمل من أجل بدائل رقمية تقدمية.

إن فوز لولا يقدم تجربة تستحق الدراسة والاستفادة منها، ويؤكد إمكانية تعاون قوى اليسار رغم اختلافاتها، مع مراعاة العوامل الأخرى التي أسهمت في الفوز.

فاليسار في بلداننا لا يحتاج إلى إلغاء تعدديته لكي يتوحد، وإنما إلى تحويلها إلى قوة سياسية واجتماعية منظمة وفاعلة، مع تعزيز استقلاليته بركائزها الخمس، في مواجهة السلطات والقوى الرأسمالية المهيمنة، ومختلف أشكال الاستبداد والفساد والتعصب القومي والديني، ومن أجل الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وتطوير بدائل اشتراكية ديمقراطية وإنسانية.

رزكار عقراوي



الهادي المنصوري

الحركة الطلابية في إيطاليا:

جيل يعود إلى الشارع دفاعا عن الحق في التعليم

تُظهر الاحتجاجات الطلابية التي شهدتها إيطاليا خلال أكتوبر 2026 أن الأزمة التي تعيشها المدرسة والجامعة لا يمكن اختزالها في خلاف بين الشباب والحكومة، ولا في مشاهد التوتر التي تصدّرت عناوين الأخبار. فما يدفع الطلاب إلى الشارع يتصل بأسئلة أكثر عمقًا: من يستطيع مواصلة الدراسة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة؟ وما قيمة الحق في التعليم حين يصبح السكن عبئًا يفوق قدرة كثير من العائلات؟ وكيف تتعامل الدولة مع جيل يطالب بمستقبل لا تحدده قدرته على الدفع؟

في 16 أكتوبر، خرج طلاب في مدن إيطالية عدة ضمن تحركات ارتبطت بشعار «يوم بلا ميلوني»، مطالبين بموارد أكبر للمدارس وبأولوية للحقوق الاجتماعية على حساب التسلح. وسجّلت وكالة الأنباء الإيطالية «أنسا» مظاهرات في عدد من المدن، وسط توترات في بعض المواقع واعتقال ثلاثة قاصرين في تورينو.

لم تكن هذه التحركات حادثًا معزولًا، بل جاءت في سياق أوسع من الغضب بشأن تكاليف المعيشة والسكن والخدمات العامة، وفي لحظة يتزايد فيها شعور قطاعات من الشباب بأن الوعود المتعلقة بتكافؤ الفرص لا تتطابق دائمًا مع واقعهم اليومي.

حين يصبح التعليم امتيازًا مكلفًا

يفترض التعليم العام أن يكون طريقًا لتوسيع الفرص، لا اختبارًا لقدرة الطالب وعائلته على تحمّل الأعباء المالية. لكن هذا المبدأ يصطدم بعقبات ملموسة عندما ترتفع الإيجارات وتكاليف النقل والمعيشة، وتظل الموارد المتاحة للطلاب محدودة.

وتقدم أزمة السكن الجامعي مثالًا واضحًا على هذه المفارقة. ففي 13 أكتوبر، نقلت «راي نيوز» تحركًا طلابيًا في روما نصب خلاله طلاب خيامًا أمام مونتيتشيتوريو احتجاجًا على غلاء الإيجارات. لم يكن السكن هنا مطلبًا منفصلًا عن التعليم، بل شرطًا أساسيًا للتمكن منه؛ فالطالب الذي لا يستطيع تحمّل كلفة الإقامة قد يجد نفسه مضطرًا إلى التخلي عن الجامعة أو اختيار مسار دراسي أقل ملاءمة لقدراته وطموحاته.

تقول وزارة الجامعة والبحث الإيطالية إنها تجاوزت هدف برنامجها الخاص بالسكن الجامعي، معلنة أكثر من 63.200 مكان ضمن البرنامج، منها نحو 33 ألف مكان منجز، مع توقع إتاحة أماكن إضافية خلال عام 2027.

وهذه الأرقام مهمة، لكنها لا تعني أن جميع الأماكن المعلنة أصبحت متاحة للطلاب بالفعل. كما أن نجاح أي برنامج لا يُقاس بعدد الأماكن المعلن عنها وحده، بل بسرعة إتاحتها، وكلفتها، ومدى وصول الطلاب المحتاجين إليها.

وهنا تكمن المسألة الأساسية: لا يكفي أن يكون التعليم متاحًا قانونيًا إذا كانت شروط الوصول إليه تُقصي تدريجيًا من لا يملكون الموارد الكافية. فالمساواة في أبواب الجامعة لا تضمن المساواة في القدرة على البقاء داخلها.

من المطالب الاجتماعية إلى المواجهة في الشارع

لا تتحرك الاحتجاجات الطلابية في فراغ. فحين تتراكم صعوبات الدراسة والسكن والعمل، يتحول الاستياء الفردي إلى سؤال جماعي حول السياسات التي تحدد توزيع الموارد والفرص. وهذا ما يمنح التحركات الحالية دلالتها السياسية: إنها لا تطالب بتحسين ظروف الدراسة فحسب، بل تختبر قدرة المؤسسات على الاستماع إلى جيل لا يرى أن مستقبله مضمون.

وفي 24 أكتوبر، عادت المظاهرات إلى مدن إيطالية عدة، بينها روما وتورينو وبولونيا، وسط إجراءات أمنية مشددة. وأفادت وكالة «رويترز» بوقوع مواجهات في بعض المواقع، بينما بقيت التحركات في ميلانو سلمية إلى حد كبير، في سياق توترات شهدتها المدينة خلال الأيام السابقة.

هذه التفاصيل مهمة، لأنها تمنع اختزال المشهد في صورة واحدة. فوجود أعمال عنف أو تخريب يستوجب التعامل معها وفق القانون، لكنه لا يلغي تلقائيًا المطالب الاجتماعية التي خرج من أجلها المحتجون. وبالمثل، فإن مشروعية الاحتجاج لا تمنح أي فرد حق الاعتداء على الآخرين أو تدمير الممتلكات.

المطلوب هو التمييز بين الاحتجاج السلمي، والأفعال التي قد تستوجب المساءلة، وبين المسؤولية الفردية ومحاولة تحميل حركة كاملة مسؤولية أفعال ارتكبها بعض المشاركين أو مجموعات منفصلة عنها. ومن دون هذا التمييز، يصبح النقاش العام أسيرًا للمواجهات، فيما تتراجع القضايا التي دفعت الناس أصلًا إلى الشارع.

القاصرون بين الاحتجاج والمساءلة

أثار التعامل مع المشاركين القاصرين اهتمامًا خاصًا خلال هذه الاحتجاجات. ففي 16 أكتوبر، اعتُقل ثلاثة قاصرين في تورينو على خلفية اتهامات مرتبطة بالمواجهة مع الشرطة، وفق ما نقلته «أنسا». وفي تقريرها عن تحركات 24 أكتوبر، ذكرت الوكالة أن الشرطة حدّدت هويات 4,292 شخصًا، واقتادت 371 إلى مراكز الشرطة، بينهم 110 قاصرين. ولا تعني هذه الأرقام أن جميع هؤلاء اعتُقلوا رسميًا أو أُدينوا بارتكاب جرائم.

تفرض هذه الوقائع سؤالًا يتجاوز تفاصيل كل حادثة: كيف يمكن حماية النظام العام من دون تحويل الاحتجاج الشبابي، في حد ذاته، إلى مصدر اشتباه؟ وكيف تضمن السلطات أن تكون إجراءاتها متناسبة مع الأفعال المنسوبة إلى كل شخص، وأن تُراعى الضمانات الخاصة بالقاصرين؟

إن حماية المجتمع لا تتعارض مع احترام الحقوق، بل إن شرعية تطبيق القانون ترتبط بوضوح إجراءاته وتناسبها. وأي ادعاء بشأن تجاوزات أثناء التوقيف أو الاحتجاز ينبغي التحقيق فيه بجدية، بدل التعامل معه بوصفه حقيقة محسومة أو تجاهله قبل التحقق منه.

وفي 20 أكتوبر، أعلنت الحكومة الإيطالية إجراءات أمنية جديدة عقب الاضطرابات التي شهدتها ميلانو، شملت تشديد التدابير الأمنية والعقوبات على بعض الأفعال. وقدّمت الحكومة هذه الخطوات باعتبارها استجابة لأعمال العنف والتخريب. لكن النقاش لا ينبغي أن يتوقف عند سؤال مدى تشديد العقوبات؛ بل يجب أن يشمل أيضًا أثر هذه الإجراءات على الحق في التظاهر، وضمان ألا تتحول مواجهة التجاوزات إلى تضييق أوسع على الاحتجاج المشروع.

الإنفاق العسكري وأولويات المجتمع

من أبرز الشعارات التي رافقت التحركات الطلابية الدعوة إلى توجيه موارد أكبر للتعليم بدلًا من التسلح. ولا يمكن التعامل مع هذا المطلب باعتباره مجرد عبارة احتجاجية؛ فهو يطرح سؤالًا سياسيًا مشروعًا حول أولويات الإنفاق العام، وحول ما إذا كانت السياسات المالية تستجيب بما يكفي للاحتياجات اليومية للسكان.

لا يعني ذلك أن كل زيادة في الإنفاق العسكري تقابلها بالضرورة خسارة مباشرة في ميزانية التعليم، أو أن أموالًا محددة اقتُطعت من الجامعات وحُوّلت إلى التسلح. فإثبات علاقة مباشرة كهذه يتطلب تحليلًا تفصيليًا للميزانيات والقرارات المالية. لكن غياب علاقة مباشرة مثبتة لا يلغي حق المواطنين في مساءلة الحكومة بشأن توزيع الموارد، والنتائج التي تحققها الاستثمارات العامة.

فالمدرسة التي تحتاج إلى الصيانة، والطالب الذي يعجز عن دفع الإيجار، والجامعة التي تواجه صعوبات في توفير الخدمات، ليست قضايا هامشية يمكن تأجيلها إلى أجل غير محدد. إنها عناصر أساسية في قدرة المجتمع على بناء مستقبله.

وإذا كانت الدولة قادرة على تخصيص موارد كبيرة للأمن والدفاع، فمن المشروع أن يُطرح السؤال عن حجم الموارد المخصصة للتعليم والسكن والخدمات الاجتماعية، وعن مدى كفايتها وفاعليتها. لا يتعلق الأمر بمقابلة مبسطة بين الأمن والتعليم، بل برفض اعتبار الاحتياجات الاجتماعية ملفات ثانوية لا تستحق النقاش إلا بعد حسم سائر الأولويات.

بهذا المعنى، يتجاوز شعار «المال للمدارس، لا للسلاح» مضمونه المباشر، ليصبح مطالبة بمناقشة علنية للخيارات التي تحدد شكل المجتمع: ما الذي يُعتبر ضرورة عاجلة، وما الذي يُترك لانتظار سنوات أخرى؟



ما الذي تقوله عودة الطلاب إلى الشارع؟

من السهل وصف الاحتجاجات بأنها أزمة انضباط، أو ردّها إلى التوترات التي صاحبت بعض المظاهرات. لكن هذا التفسير يبقى ناقصًا ما لم يواجه الأسباب التي جعلت التعليم والسكن والإنفاق العام موضوعًا مركزيًا في الشارع.

وفي المقابل، لا يكفي الاحتجاج وحده لتغيير السياسات. فاستمرار الحركة الطلابية وقدرتها على تحقيق نتائج يتوقفان أيضًا على وضوح المطالب، والتنظيم، وبناء روابط مع المعلمين والعاملين والعائلات، وتحويل الغضب إلى ضغط عام من أجل إجراءات قابلة للقياس والمحاسبة.

ويعني ذلك أن التحدي لا يقتصر على تعبئة الشارع، بل يمتد إلى متابعة القرارات الحكومية: كم مكانًا جامعيًا أصبح متاحًا بالفعل؟ ما كلفته على الطالب؟ ما التحسينات التي تحققت في المدارس؟ وكيف تُوزع الموارد العامة، وما النتائج التي تنتجها؟

هذه الأسئلة تنقل النقاش من مستوى الوعود إلى مستوى المسؤولية. فالمعيار ليس عدد البيانات الصادرة عن الحكومة أو عدد المتظاهرين في الشوارع، بل التغيير الفعلي في الظروف التي يعيشها الطلاب.

جيل يطالب بحقه في المستقبل

تكشف الحركة الطلابية في إيطاليا عن تناقض لا يمكن تجاهله: يُطلب من الشباب أن يستعدوا للمستقبل عبر التعليم، بينما يواجه بعضهم عقبات مادية تجعل الوصول إلى هذا التعليم والاستمرار فيه أكثر صعوبة. وحين تصبح كلفة السكن والمعيشة جزءًا من شروط الدراسة، لا تعود المسألة فردية؛ إنها تمسّ معنى تكافؤ الفرص نفسه.

لا تحتاج المطالب الطلابية إلى تبرير كل فعل يصدر باسمها، كما لا يحق للسلطات استخدام أعمال بعض المشاركين ذريعة لتجاهل المطالب المشروعة. إن حماية الحق في الاحتجاج، ومحاسبة المسؤولين عن العنف أو التخريب وفق القانون، والاستجابة للأزمات الاجتماعية، ليست خيارات متعارضة. إنها مسؤوليات ينبغي أن تجتمع في أي دولة تحترم مواطنيها.

والسؤال الذي تطرحه هذه الحركة على إيطاليا واضح: هل يُنظر إلى الشباب باعتبارهم مواطنين لهم حق المشاركة في تحديد أولويات المجتمع، أم باعتبارهم مشكلة أمنية ينبغي احتواؤها كلما خرجوا إلى الشارع؟

إن العودة إلى الفصول والمدرجات لا ينبغي أن تعني العودة إلى الصمت. فالحق في التعليم لا يكتمل بمجرد فتح أبواب المدارس والجامعات؛ بل يتطلب شروطًا مادية تجعل هذا الحق ممكنًا، وسياسات عامة تضمن ألا يتحول المستقبل إلى امتياز لمن يستطيع دفع ثمنه.

الطبقة العاملة المنظمة تحرز تقدماً:
دروس مستخلصة من العام المنصرم

ترددت في السنوات الأخيرة مقولات كثيرة تزعم أن الطبقة العاملة قد فقدت زخمها النضالي، وأن العمال توقفوا عن الكفاح، أو أن العمل النقابي قد وهنت قوته وبات يمر بأزمة لا رجعة فيها. ويميل أصحاب هذه الآراء إلى تصوير كل نزاع منفرد على أنه مجرد استثناء، واعتبار كل هزيمة دليلاً قاطعاً على أنه "لم يعد بالإمكان فعل شيء". ومع ذلك، يكفي إمعان النظر فيما شهدناه خلال العام الماضي لندرك أن الواقع أكثر تعقيداً بكثير.

فمن قطاع المعادن إلى التعليم ومن الصحة إلى قطاع الفنادق والمطاعم، مروراً بصناعات كبرى مثل "إيرباص"، خرجت قطاعات متنوعة من الطبقة العاملة إلى الشوارع، ودعت إلى الإضراب، وشغلت الحيز العام، ونظمت خطوط الاعتصام، وأجبرت أرباب العمل والسلطات العامة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. وهذا يبرهن على أننا لسنا بصدد طبقة عاملة اندثرت، بل طبقة عاملة -رغم عقود من التراجع وتزايد الهشاشة وإضعاف منظماتها- لا تزال تحتفظ بقدرتها على النضال متى توفرت لها الظروف والتنظيم والوحدة اللازمة. ولعل هذا هو الاستنتاج الأول الذي ينبغي استخلاصه من ذلك.

فالعام المنصرم شهد نزاعات اتسمت بتنوع كبير في طبيعتها. ففي قطاع الصناعات المعدنية في قادس (Cadix)، دُعي عشرات الآلاف من العمال إلى التحرك في يونيو 2025 للمطالبة بتحسين اتفاقيتهم الجماعية؛ وقد استمر الإضراب المفتوح خمسة أيام، وتخللته مظاهرات وتحركات واسعة النطاق في مواقع مختلفة من المقاطعة. أما في قطاع الصناعات المعدنية في لا كورونيا (La Corogne)، فقد أثبت العمال مجدداً قدرة القطاع المنظَّم على انتزاع مكاسب من أرباب العمل؛ فبعد ثمانية أيام من الإضراب والاعتصامات والتحركات، تم التوصل إلى اتفاق مبدئي ينص -من بين تدابير أخرى- على زيادة تراكمية في الأجور بنسبة 15%، وتقليص ساعات العمل، وزيادة أيام الإجازات المدفوعة الأجر، وتحسين مختلف العلاوات والتعويضات.

في شركة "إيرباص" (Airbus)، وجد آلاف العمال أنفسهم أيضاً في خضم نزاع عمالي كبير؛ ففي أغسطس 2026، دُعي 14 ألف موظف في المصانع الإسبانية الستة التابعة للشركة إلى إضراب مفتوح، وذلك عقب توقفات عن العمل بدأت في شهر يوليو ورفض غالبية الموظفين للاتفاق المبدئي الذي كان قد أُبرم سابقاً. وقد تمحورت مطالبهم بشكل خاص حول استعادة القدرة الشرائية، وربط الأجور بمؤشر أسعار الاستهلاك (IPC)، وتحسين المزايا المالية الإضافية، وإلغاء نظام السلم المزدوج للأجور. ومن ناحية أخرى، شهد قطاع التعليم العام في منطقة فالنسيا (Valence) واحداً من أطول النزاعات وأكثرها بروزاً في الآونة الأخيرة؛ إذ استمر الإضراب المفتوح -الذي انطلق في 11 مايو- لعدة أسابيع، وتخللته مظاهرات حاشدة تلاها إقامة مخيم للمعلمين في مدينة فالنسيا. ولم تقتصر المطالب على الأجور فحسب، بل شملت أيضاً خفض معدلات الإشراف، وتخفيف الأعباء الإدارية، وزيادة الموارد، وتحسين ظروف ممارسة مهنة التدريس. وفي قطاع الصحة، شهدنا أيضاً تحركات واسعة النطاق على المستوى الوطني؛ فقد خرج فنيو الصحة، على سبيل المثال، إلى الشوارع للمطالبة بإعادة الاعتبار لوضعهم المهني. وتُضاف إلى هذه النضالات تحركات العاملين في قطاع الفنادق والمطاعم في منطقة غاليسيا (Galice)؛ إذ سلطوا الضوء خلال فصل الصيف على مشكلات معروفة، مثل تدني الأجور، وانعدام الاستقرار الوظيفي، وساعات العمل الطويلة للغاية. وفي مدينة لا كورونيا، دعت نقابات (UGT) و(CCOO) و(CIG) إلى الإضراب للتنديد -من بين أمور أخرى- بتجميد الأجور وسعي أرباب العمل إلى تعديل الحقوق المتعلقة بالإجازات المرضية.

إنها صراعات مختلفة تدور رحاها في مناطق متباينة، لكنها تشترك جميعاً في عناصر يتعين علينا تحليلها. وتُظهر هذه الصراعات أن موازين القوى تتغير عندما تبدأ الطبقة العاملة في التحرك الجماعي وتتوقف عن النظر إلى مشكلاتها من منظور فردي؛ فالاستياء وحده لا يكفي، إذ تظل وحدة طبقتنا وتنظيمها أداتنا الرئيسية. وبعبارة أخرى، تكتسب المفاوضات قوةً أكبر عندما تستند إلى طبقة عاملة منظمة وعازمة على الدفاع عن مطالبها.

وهكذا، فإن أحد أهم الدروس المستفادة من العام المنصرم هو أهمية الوحدة النقابية؛ إذ يُظهر النزاع العمالي في قطاع المعادن بمدينة "لا كورونيا" كيف يمكن للتحرك المتواصل أن يغير مسار المفاوضات. كما يكشف النزاع عن وجود خلافات بين المنظمات النقابية -وهي خلافات لن تزول بقرار إداري- إلا أنه يثبت أيضاً أنه عندما يتبنى العمال مطلباً مشتركاً، فإن الانقسام النقابي لا يخدم سوى الطرف المقابل. وفي قطاع التعليم بمدينة "فالنسيا"، وقفنا أيضاً على الفرص والتحديات المرتبطة بهذه المسألة؛ فقد أدى النزاع إلى حراك واسع ومشاركة منظمات متعددة، لكنه شهد أيضاً تباينات في المواقف بين النقابات أثناء تطوره. إن الوحدة لا تعني التماثل التام، بل تنطوي على أمر أبسط بكثير: ألا وهو إعطاء الأولوية لما يجمع العمال وبناء التحرك على هذا الأساس.

ثمة قاسم مشترك آخر بين العديد من هذه التحركات الاحتجاجية، يتمثل في أن المطالب تتجاوز مجرد مسألة الأجور. فعمال قطاع المعادن يطالبون بزيادة الأجور، ولكن أيضاً بتقليص ساعات العمل، والحصول على تعويضات إضافية وإجازات، وضمان الاستقرار وتحسين ظروف العمل. ولا يقتصر نضال المعلمين على المطالبة بزيادة الرواتب؛ فهم ينددون بضعف معدلات التأطير التربوي، وبالبيروقراطية ونقص الموارد، مما يحوّل معركتهم هذه إلى نضال لا يقتصر على الجانب المهني فحسب، بل يمتد ليشمل الجانب الاجتماعي ويشرك كافة الفئات الشعبية. أما العاملون في قطاع الفنادق والمطاعم، فينددون بساعات العمل الطويلة جداً وبظروف العمل غير المستقرة؛ إذ تندرج مطالب تقليص ساعات العمل،

وتنظيم الجداول الزمنية، وإلغاء ساعات العمل الإضافية المجحفة، والحق في الانفصال عن العمل (عدم الاتصال خارج أوقات الدوام)، والتوفيق بين الحياة المهنية والشخصية، وضمان الاستقرار الوظيفي، ضمن هذا النضال المشترك. إننا لا نسعى لمجرد كسب المزيد من المال لتحمّل ظروف عمل تزداد تدهوراً باستمرار؛ بل نريد أجوراً تحفظ كرامتنا وساعات عمل معقولة، ونريد الاستقرار والتوازن بين الحياة المهنية والشخصية والحفاظ على صحتنا في العمل، كما نريد استعادة الوقت والثروة التي يولدها عملنا لصالح العمال أنفسهم.

ولكن للأسف، نعلم أيضاً أن المكتسبات ليست مضمونة بشكل دائم ولا رجعة فيه؛ لذا سيكون من الخطأ اختزال هذه الحصيلة في مجرد سلسلة من الانتصارات. ففي قطاع التعليم في فالنسيا، وبعد أسابيع من الإضراب، عُلّق الحراك مؤقتاً عقب عملية تشاور شارك فيها أكثر من 30 ألف معلم، مع الإبقاء في الوقت ذاته على أشكال أخرى من الاحتجاج وعلى إمكانية استئناف التوقف عن العمل. وهنا تكمن بالتحديد عبرة أخرى لطبقتنا؛ إذ لا ينبغي تقييم النضال استناداً إلى نتائجه المباشرة فحسب. فكل إضراب يشكل تجربة، ويتيح إعداد رفاق جدد للنضال وبناء روابط مع عمال كانوا -حتى ذلك الحين- بمنأى عن الحراك. والأهم من ذلك، أن كل نضال يمكن أن يكون نقطة انطلاق للنضال الذي يليه.

لقد شهدنا أمثلة على التضامن الذي ينبغي علينا المطالبة به وتعزيزه، إذ أن التضامن الطبقي يحوّل النضال الفئوي المحدود إلى معركة جماعية. فقد حظي عمال قطاع المعادن في قادس بدعم من قطاعات أخرى، وفي فالنسيا، حشدت التحركات في قطاع التعليم كلاً من العائلات والطلاب. وفي سياق نزاعات عديدة، ساهم حضور مجموعات أخرى في كسر حالة العزلة التي يسعى أرباب العمل إلى فرضها على كل تحرك نضالي. ومن الضروري أن ندرك أن ما يدافع عنه العامل اليوم، قد نجد أنفسنا جميعاً مضطرين للدفاع عنه غداً؛ فظروف العمل الهشة في قطاع الفنادق والمطاعم لا تقتصر على الذُل، ونقص الكوادر الصحية لا يمس المهنيين في هذا القطاع فحسب، وتدهور التعليم لا يعني المعلمين وحدهم، كما أن تراجع القدرة الشرائية في قطاع المعادن لا يؤثر فقط على العاملين في هذه الصناعة.

إذا كان العام المنصرم قد أثبت شيئاً، فهو أن الطبقة العاملة المنظمة - رغم الصعوبات وما يزال أمامها من طريق طويل - تحتفظ بالقوة والإمكانات اللازمة لانتزاع انتصارات جديدة لصالح طبقتنا. فقد نجح عمال قطاع المعادن في "لا كورونيا" في الحصول على اتفاقية جماعية تتضمن مكاسب هامة بعد إضراب استمر ثمانية أيام. وأثبت المعلمون في "فالنسيا" أن النزاع العمالي قد يمتد لأسابيع ويحشد عشرات الآلاف من العاملين. كما سلط موظفو شركة "إيرباص" الضوء مجدداً على قدرة قطاع الصناعات الكبرى على التنظيم والنضال. وأظهر العاملون في قطاع الصحة إمكانية التصدي للإصلاحات التي تمس ظروف عملهم بشكل مباشر. وأثبت العاملون في قطاع الفنادق والمطاعم أنه حتى في القطاعات التي تتسم بعدم الاستقرار وهشاشة الوظائف، يظل التنظيم والوقوف صفاً واحداً أمراً ممكناً. وحيثما طالت يد القمع العمال - كما حدث مع عمال المعادن في خليج قادس - رأينا أيضاً كيف يمكن للتضامن أن يكسر العزلة ويحول المشكلة الفردية إلى قضية جماعية.

لا تتمثل مهمتنا الراهنة في إضفاء طابع مثالي على هذه النضالات، بل في دراستها بغية تزويدها بتوجه سياسي عام وواعٍ — وهو ما تفتقر إليه اليوم — مما بات أمراً لا غنى عنه في حقبة يسعى فيها اليمين المتطرف والفاشية إلى القضاء على كافة مكتسباتنا وحقوقنا. ويتطلب الأمر تحليل ما نجح منها، والأخطاء المرتكبة، ومدى جدوى تكتيك معين أو عدمه، وكيفية تشكّل الوحدة، والدور الذي لعبته الجمعيات العمالية، وكيفية النجاح في حشد عمال كانوا في البداية غير منخرطين في الحراك، فضلاً عن تبيّن ما حدث عند ظهور انقسامات؛ إذ يتعين على الحركة العمالية استعادة الثقة بقوتها الذاتية. ورغم أن نضالات العام المنصرم لا تتيح لنا الجزم بأننا نشهد انتعاشاً شاملاً للحركة العمالية — إذ سيكون من السابق لأوانه قول ذلك — إلا أنها تسمح لنا بتأكيد أمر أكثر أهمية بكثير: ألا وهو أن القدرة على النضال لا تزال قائمة. وتكمن الرهانات الآن في الحيلولة دون بقاء هذه التجارب معزولة، وفي ضمان أن يمهّد كل صراع الطريق للصراع الذي يليه. إن يوم العمل، والإجازات المدفوعة الأجر، والاتفاقيات الجماعية، والخدمات العامة، وغيرها الكثير من الحقوق التي نعتبرها اليوم أموراً بديهية ومسلّماً بها، قد انتُزعت بفضل سنوات من التنظيم والتضحيات والنضال. ولهذا السبب، وفي مواجهة التشاؤم والاستسلام للأمر الواقع، علينا أن نؤكد بوضوح وقوة أن الطبقة العاملة لا تزال تحتفظ بقوتها؛ فالتحدي الحقيقي يكمن في تنظيمها وتوحيد صفوفها وتحريكها.

صحيفة "أكتوبر"، العدد 199، أكتوبر 2026



جريدة يصدرها حزب العمال
ISSN رمد 2421 - 223
البريد الالكتروني: sawt.echa3b@gmail.com
الموقع: https://www.sawt-achaab.tn
الفايسبوك: https://www.facebook.com/sawtcha3b
تلغرام: https://t.me/sawt_echaab